المصطلح في الدرس اللساني
الصيرورة والتطبيق

Discourse in the Linguistic Lesson:
Evolution and Application

أ. م. د. محمد حسين علي زعين
جامعة كربلاء
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم اللغة العربية

Asst. Prof. Dr. Muhammad H. Ali
Arabic Department
College of Education for Human Sceinces
University of Karbala

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي

Turnitin - passed research

من البحوث المشاركة في

مؤتمر العميد العلمي العالمي الثاني

المنعقد تحت شعار

نلتقي في رحاب العميد لنرتقي

وبعنوان

إدارة أزمة المصطلح من الخلاف إلى الاختلاف

للمدة من ٩–١١ تشرين الأول ٢٠١٤م

برعاية العتبة العباسية المقدسة

A research paper taken from

Al-Ameed Journal Second Global Academic Conference under

the Auspices of General Secretariat

of Holy Al-Abbas Shrine

held as of 09 to 11 -10- 2014

Under the slogan

Under the Shade of Al-Ameed

We Do Meet to Augment

Discource Juncture Management from

Dissention to Alterity

ملخص البحث

هذا البحث تقف وراء كتابته أسباب متعدّدة، لعل من أبرزها الفوضى المصطلحيَّة التي لازمت كثيرًا من دراساتنا اللغوية بدعوى المواكبة للعصر مرة، وتارة بدعوى عجز اللغة وقصورها عن أداء متطلبات العصر وتقنياته فضلًا على أشياء لايشهد صحتها شيء من العربية ذات التراث اللغوي الضخم الذي يفيض بما يلبي طموح الأقلام الخيّرة الساعية للحفاظ على سلامة العربية وإيصالها إلى المتلقّي واضحة نقية.

ولايخفى أنّ المصطلح اللغوي قديم النشأة ولد مع نشأة المصنفات اللغوية الأولى، ولم يك بعيدًا عن عناية اللغويين الأوائل، فقد عني العرب بالمصطلحات العلمية منها والفنية منذ عهد مبكر ،وازدادت أهمية المصطلحات حينما نشطت الحركة العلمية والفكرية يوم بدأت الترجمة فاحتاج المؤلّفون والمترجمون إلى ألفاظٍ تدلُّ بدقةٍ على العلوم والفنون،وأصبح المصطلح مهمًّا في تحصيل العلوم ؛لأنّه يحدد قصد المؤلف والمترجم ،ولغة كالعربية لايمكن ديمومة حيويتها من دون الاستجابة لدواعي التغيير ،وليس ذلك بعسير على العربية التي تعد أكثر اللغات جذورا لغوية وبنى صرفية تتمكن من الوصول عبرها إلى التغيير الأحسن والأفضل وإلى التطور الذي يحفظ للعربية نقاءها ويجعلها في مصاف اللغات القادرة على مد أبنائها بوفرة لغوية وكفاية معرفية.

ولايسهم في تطور العربية وتجدّدها التطوّر العلمي فحسب ،بل إنّ العلاقات الإجتماعية والمعطيات الحضارية والبيئات المكانية المرتبطة جميعا بالزمن تعمل على

تغيير المفردات اللغوية وبما يوجبه هذا التطور في العلاقات تندثر كثير من المفردات اللغوية القديمة فتخبو في معانيها وقد يزول استعمالها، وتبقى متهيئة لمعانٍ جديدةٍ يطلبها عصرٌ معيّنٌ وتدعو إليها حاجةٌ ملحّة".

واللغة العربية منذ نشأة علومها مرورًا بعصور مختلفة لم تكن تواجه ضغطا داخليًا وخارجيًا من غير أن تجد له حلًا ناجعًا والفضل في ذلك يعود إلى ماتمتلكه من ميزات تمّت الإشارة إليها في هذا البحث ،فضلًا على أنّ علماء العربية – قدماءهم ومحدثيهم– كانوا وما يزالون لايألون جهدًا في سبيل الدفاع عن لغتهم، وامتلكوا قدرة على تطويع هذه اللغة بمواجهة التحديات وهم واثقون بإمكانياتها في قبال اللغات الأجنبية، فاستطاعوا تطويع مفرداتها وماتختزنه اللغة من معجمات تجعلها منسجمة مع تطلّعات أبنائها والمحافظة على هويتها ،والمتفاعلة مع التقدّم والتطوّر من دون مسخ الهوية اللغويّة للعربيّة في عمق التاريخ ،وثمة أسئلة تلقي بظلالها هاهنا يسعى البحث للإجابة عنها، وهي:

١. هل المصطلح قديم النشأة أو حديث؟
٢. ما الداعي إلى المصطلحات اللغوية أصلًا؟
٣. هل المصطلح حاجة ملحَّةٌ فرضتها الظروف المحيطة باللغة أو ترفٌ فكريٌّ؟

كل ذلك يسعى البحث إلى الإجابة عنه في محاور مقترحة:

المحور الأول: يتضمّن الوقوف على الحضور التاريخي للمصطلح عبر مسارات الدرس اللغوي ومأفرزه من نتاج ثرٍّ طوال القرون المنصرمة متمثّلًا في أهم المصادر التي ضمّتها المدوّنة اللغوية العربيّة.

المحور الثاني: فيه محاولة للإمساك بالآليات المعرفية التي امتطاها المُحْدَثُونَ وصولا إلى تجذير كثير من المصطلحات وتأصيلها عند القدماء ومن ثمّ عرض

الإشكالات التي رافقت تلك المحاولات المتمثلة بإفرازات الترجمة وتلقي الحديث من المصطلحات التي أفرزتها مختلف المراحل الحضارية وصولًا بالعربية إلى مواكبة العصر.

المحور الثالث: وهذا من نتائج المحور الثاني بلحاظ ماآلت إليه كثير من المحاولات المصطلحيّة الناشئة على أسس مشوَّهة يسوقها قصور الإطلاع على التراث فضلًا على ماأفرزته أساليب الترجمة التي يقودها الحسُّ التجاري في بعض الأحيان على حساب الحقيقة العلمية التي ينبغي مراقبتها في ترجمة النصوص.

ABSTRACT

Beyond the meant study there are certain reasons ; it is the discourse confusion that stalks through our linguistic studiers under the pretext of time pacing and the language brevity and laxity tom meet the requirements of the time and its necessity . In time, the Arabic is of the huge linguistic heritage exuding with whatsoever the good promising pens inspire to preserve the Arabic and convey it to the interlocutors in transparency and purity.

The present paper endeavours to answer the suggested axes: The first axis tackles the historical derivation of the discourse via the lesson procedures.

The second axis endeavours to take hold of knowledge instruments the modernists employ and traces the discourse derivation of the old .

The third axis exploits the results of the second axis in light of discourse attempts stemming from defaces bases steeped with the brevity of heritage cognizance , moreover the translation styles tinged with commerciality at the face of the scientific truth that should be under surveillance in translating.

القدماء والمصطلح اللغوي

إذا كان اللغويّون القدماء قد قررّوا أنّه: لا مشاحة في الاصطلاح فهم لم يجانبوا الحقيقة، ولم يبالغوا في قولهم هذا، وهم بهذا يريدون القول: إنّه لا مجادلة فيما تعارفوا عليه؛ لأنّ المصطلح عندهم لفظ اتفق على أدائه مفهوماً محددّاً، ويمكن النظر إلى هذا الأمر من زاويةَ أخرى مفادها: «إنّه مادام هناك اتفاق في أداء اللفظ مفهوماً محدداً فلا حاجة إلى النظر في دقّة هذا اللفظ المتفق عليه ولن ينصرف الذهن إلى غيره انطلاقاً من مبدأ أنّ الدقة في الدلالة لا تأتي إلاّ بعد التواضع والاصطلاح على المعنى، فضلاً على أنّ المصطلح إذا شاع استعماله بين الناس وتداولته الألسن فلن تبقى هناك أي صعوبة تكتنف مفهوم المصطلح ولن تبقى غرابة تحيط بهذا المفهوم»(١)، ويمكن القول: «إنّ المصطلح عرف يتفق عليه جماعة فإذا ما شاع أصبح علامة على مايدل عليه، وهذا ما سارت عليه جميع اللغات، ومنها لغة القرآن الكريم التي استوعبت المستجدات منذ القديم».(٢)

والقدماء من اللغويين لم تكن تواجههم صعوبة في الدلالة على المصطلحات التي وضعوها وتعارفوا عليها وقد يكون هذا الأمر متأتيًاً من التعريفات التي وضعوها للمصطلح واتفقوا عليه، فهم قد نظروا إلى المصطلح على أنّه اتفاق طائفة من الناس على وضع اللفظ بإزاء المعنى أو هو اللفظ المعيّن بين قوم معلومين(٣)، إذ إنّ الاتفاق بين العلماء على وضع اللفظ المحدد بإزاء المعنى المحددٌ لا يجعل الذهن ينصرف إلى غير هذا المفهوم ولا يولِّد إشكالات وتعدّدًا في المفاهيم أو في الدلالات التي يخرج إليها المفهوم، والمحدثون من العلماء لم يبتعدوا عن تعريفات القدماء للمصطلح وقد سايروهم في هذه المسألة(٤)، إذ وضع الدكتور أحمد مطلوب شرائط

أربعة يتمُّ بموجبها تحديد المصطلح العلمي وقد أفاد الدكتور من تعريفات القدماء والمحدثين للمصطلح، وهذه الشرائط هي[٥]:

١. إتّفاق العلماء للدلالة على معنًى من المعاني العلمية.
٢. إختلاف الدلالة الجديدة للمصطلح عن دلالته اللغويّة الأولى.
٣. وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين المدلول الجديد للمصطلح ومدلوله اللغويّ.
٤. الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علميّ واحد.

ما تقدّم من اتفاقٍ على ماهيّة المصطلح وما وُضع له من شرائط لبنائه أفضى إلى ظهور مصطلحات موّحدة عند القدماء لا لبس فيها ولا اضطراب، ويمكنني أن أضيف سبباً آخر أراه -من وجهة نظر شخصيّة- عاملاً مهمًّا في عدم وجود صعوبات أو عوائق واجهت اللغويين القدماء في مسألة الدلالة على المصطلحات، وهذا العامل يمكن أن يعزى إلى أن العرب القدماء قد نهلوا العلوم والمعارف من مناهل عربية صافية وساروا على خطىً ثابتة في ميادين العلم وأخذوا تلك العلوم من مواطنها الفصيحة التي لم تتداخلها علوم أعجميّة بعد.

كلُّ ذلك ساعد في تهيئة حاضنة سليمة لنشوء المصطلح العربي خالصًا من أية صبغة أعجميّة وفي الوقت نفسه غير مُختلفٍ عليه من حيث الدلالة والمفهوم، والمصطلح حينما يولد في تلك الحاضنات النقيّة تتلاقفه أفواه اللغويين بلا خلاف عليه، وهكذا ولدت المصطلحات مع الاتفاق عليها من لدن العلماء الأوائل، ويمكن أن يُلاحظَ أنّه في عصور الترجمة والتعريب في القرون الهجرية الأولى حينما مدَّت جسور التواصل بين العرب والبلدان الأخرى مثل الإغريق واليونان لم تكن هناك مشكلة في دخول مصطلحات جديدة احتاجتها اللغة العربية من ثقافات

تلك البلدان؛ لأنّ الترجمة والتعريب تكفّلا بصهر تلك المصطلحات في بوتقة اللغة العربية وجعلها صالحة للاستعمال بين أبناء الأمة العربية.

ولعلَّ امتلاك اللغة العربية مقوِّمات متعددة ساعدتها على النمو والتطور ومواكبة التقدم المدني والعلمي والحضاري على مرّ العصور، ومن أهمّ تلك المقومات سعة هذه اللغة وثراؤها في المفردات اللغوية ودقّة قواعدها التركيبية وخصب منهجها في الاشتقاق وقياسه وأوزانها واختصاص كثير من هذه الأوزان وفّر لها السعة حيال التعريب والمجاز والنقل وزاد في حرصها على جمال الأسلوب، فهي من أكثر اللغات كفاية لما ظهر من خصائصها في استيعاب الفكر اليوناني وأفكار الأمم الأخرى –عبر الترجمة– وهذا ما مكّنها من احتواء مستجدات الفنون والعلوم الحديثة وجعلها تنهض بالمواد الشرعية والطبيعية وعلم النفس والاجتماع والاقتصاد ومستجدات العصر –أي عصر كان–.

ولا يخفى أنّ في لغةٍ حية –كالعربية مثلاً– لا يمكن ديمومة حيويتها من دون أن تستجيب لدواعي التغيير يساعدها في ذلك مفرداتها التي تعدّ أكثر العناصر اللغوية التي من خلالها يمكن الوصول إلى التغيير نحو الأحسن والأفضل ونحو تطوّر يجعلها في مصاف اللغات القادرة على أن تمدّ أبناءها بوفرةٍ لغويةٍ واكتفاء معرفي، فضلاً على أن العلاقات الاجتماعية والمعطيات الحضارية والبيئات المكانية المرتبطة جميعاً بالزمن تعمل على تغيّر مفردات اللغة، وبموجب هذا التطور العلاقاتي يتم القضاء على المفردات القديمة غير المستعملة أو تحوّر معانيها لتهيئ اللغة معاني جديدة من أجل خلق مفردات مواكبة للتطورات والتغيرات الحاصلة في المجتمع. واللغة العربية –منذ نشأة علومها مرورًا بعصور مختلفة– لم تكن تواجه ضغطًا داخليًا أو خارجيًا من دون أن تجد له حلاً ناجعًا والفضل في ذلك يعود إلى ما تمتلكه من

خصائص -أشرت إليها في حديثي- فضلاً على أنّ أبناء هذه اللغة من علماء وباحثين كانوا ومازالوا لا يألون جهدًا في سبيل الدفاع عن لغتهم، وامتلكوا مقدرة على جعل هذه اللغة بمواجهة التحديات وهم واثقون بإمكانياتها في مقابل اللغات الأعجمية. فاستطاعوا أن يطوّعوا مفرداتها وما تختزنه من ثروة لغوية تجعلها منسجمة مع تطلعات أبنائها ومحافظة على هويتها، وفي الوقت نفسه تعيش لغة العصر متفاعلة مع التقدم والتطور ولكن ليس على حساب مسخ هويتها الممتدة في عمق التاريخ، وتبقى ثمة أسئلة تلقي بظلالها هاهنا: هل المصطلح اللغوي قديم النشأة أو حديث؟ وما الداعي إلى نشأة المصطلح اللغوي أصلاً؟ هل هو حاجة ملحّة فرضتها الظروف المحيطة باللغة أو هو نوع من الترف الفكري؟

إنّ ما يمكن قوله في هذا المجال إنّ المصطلح اللغوي قديم النشأة ولد ملازمًا مع نشأة المصنفات اللغوية الأولى ولم يكن بعيدًا عن عناية اللغويين الأوائل «وقد اهتم العرب بالمصطلحات العلمية والفنية منذ عهد مبكر وازدادت أهمية المصطلحات حينما نشطت الحركة العلمية والفكرية وبدأ عهد الترجمة واحتاج المؤلفون والمترجمون إلى ألفاظٍ تدلُّ بدقةٍ على العلوم والفنون، وأصبح المصطلح مهماً في تحصيل العلوم؛ لأنّه يحدد قصد المؤلف أو المترجم»(٦)، ومن ينظر -مثلاً- في كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) يجد أنّ مؤلّفه قد استعمل المصطلحات الصوتية العربية ومن ثم استعملها النحاة واللغويون من بعده، وكذلك القرّاء وعلماء التجويد، على أن المتتبّع للمصطلحات الصوتية يلاحظ أنّ المصنفات التي ظهرت بعد كتاب سيبويه قد انمازت بمزيتين هما:

١. ظهور مصطلحات جديدة لقضايا استعمل لها سيبويه مصطلحات أخرى.
٢. ظهور مصطلحات جديدة لم ترد عند سيبويه مرادفات لها.

لكنّ ما ظهر من مصطلحات جديدة من خلال هاتين المزيتين كان محدودًا جدًا[٧]. وقد سبق الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٥هـ) تلميذه سيبويه في مجال تقعيد المصطلح اللغوي، فالأوربيون في العصر الحديث ورغم كل إمكانياتهم المتطورة في مجال الصوت ورغم الفارق الزمني بينهم وبين زمن الخليل لم يستطيعوا الخروج على المفاهيم الصوتية التي وضعها الخليل وأسّس لها مع اختلاف المسميات،ويمكن القول:إنّهم لم يخالفوه إلاّ فيما يتعلق بتقعيد بعض المصطلحات من دون تغيير حقائقها بما يتناسب مع اللغة التي انتظمت عليها[٨]، ولم يكتفِ الخليل بن أحمد الفراهيدي بتقعيد المصطلحات الصوتية سواءٌ أكان ذلك في مقدمة كتابه (العين) أم في علمه الذي أخذه عنه تلميذه سيبويه وأودعه في كتابه المسمّى بـ (كتاب سيبويه)، بل إنَّ الخليل قد تعرّض إلى مصطلحات العلوم الأخرى مثل الصرف والمعجم والنحو ولكنّ المصطلحات التي طغت على علم الخليل كان للصوت فيها القدح المعلّى ويمكن تفسير ذلك بأمرين:

١. تقارب المجالات المعرفيّة مثل: الصوت والنحو والصرف والمعجم.

٢. انتفاء القصد لتأليف كتاب خاص بالأصوات، فالخليل سعى إلى تقديم مادة صوتية تصلح أساساً لبناء المعجم مع الأسس اللغوية الأخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك[٩].

على أنّني في هذه العجالة لاأستطيع الإحاطة بكل جهود القدماء ولا سيما الخليل وتلميذه سيبويه فيما يتعلّق بقضية تأصيل المصطلح اللغوي فجهودهم في هذا المجال أكبر من أن يستوعبها بحث واحد وقد أشار إلى هذه الجهود كثير من المحدثين[١٠]، ولكن ما أريد قوله: إنَّ المصطلح اللغوي نشأ من رحم اللغة العربية وعلى يد علمائها القدماء، وقد شهد علماء الغرب بذلك[١١] فضلا على ما احتوته

مؤلفات اللغويين العرب أنفسهم من مصطلحات لغوية «وقد استعانوا بوسائل تنمية اللغة المختلفة ولكنهم لم يضعوا قواعد عامة يسير عليها العاملون في هذا الحقل وإنما كانت إشاراتهم عابرة ولم يكن هناك مجمع أو مؤسسة تنسق وتوحّد الجهود وإنما كان الخلف ينتفع بما قدم السلف ويضيف إذا أسعفته ثقافته ولغته الشيء الجديد»[١٢]، على أنّ الجهد الكبير الذي قدّمه اللغويون العرب القدماء كان جهدًا ذاتيًّا وذا بصمات عربية خالصة، وليس أدلّ على ذلك ماوضعه الخليل في مقدمة كتابه (العين) وما وضعه تابعوه في مؤلفاتهم من مصطلحات سواءٌ أكانت صوتية أم غيرها من المصطلحات اللغوية التي تثبت أنها عربية المصدر لغة ومعرفة؛ لأنها تخلو من التأثر بأي علم أجنبي ترجم إلى العربية، وهي كذلك مصطلحات رائدة لا نعرف لها أساسًا متقدمًا (ولا سيما مصطلحات الخليل)، فضلاً على أنّها مصطلحات حية إذ تداولها العلماء على إختلاف مجالات اختصاصاتهم وجعلوها عدّتهم في الدرس الصوتي والدرس اللغوي عامّةً وفي التطبيقات التي نتجت عن استعمالات هذه المصطلحات ولا سيما في مجال علم التجويد، وتدلّ بنية هذه المصطلحات دلالة قاطعة على سعة الكلام العربي المسموع وقابليته للتطوير الدلالي والاصطلاحي دونما حاجة كبيرة إلى الاشتقاق والتوليد اللفظي بله اللجوء إلى الدخيل[١٣].

ولم تكن هذه المصطلحات حكرًا على أبناء العربية فقط، إنّما أفاد منها الآخرون، ولايمكن إنكار أنّ الغرب يدين بالفضل في مجالات الصوت ومصطلحاته إلى جهود العرب القدماء في هذا المجال وهنالك شواهد كثيرة تثبت أنَّ العرب الأوائل كانوا سبّاقين في وضع المصطلحات وما نراه اليوم من مصطلحات غربية ماهو إلا نتاج العرب القدماء ألبس ثوبًا غربياً فالمفهوم عربي والمصطلح غربي ليس إلاّ، ومن تلك الشواهد ماذكره ابن جني(ت ٣٩٢هـ) في كتابه (سر صناعة الإعراب) إذ يقول: «ولكنّ هذا القبيل من هذا العلم؛ أعني علم الأصوات والحروف له تعلّق

ومشاركة للموسيقى، لما فيه من صنعة الأصوات والنغم»[١٤]، «فقد ابتدأ بتعداد حروف المعجم وضبط أصولها صوتياً، وإيغاله في وصف مخارج الحروف وصفاً دقيقاً، وتقسيم الأصوات إلى الأقسام التي لم يزد عليها علم الصوت الحديث جزءًا يذكر،كما تعرّض إلى الحروف التي يخالطها الحذف والترخيم والإعلال والإبدال والإدغام والإشمام،فابتكاره لمصطلح علم الأصوات إنما هو الأصل الاصطلاحي للمصطلح الأوروبي الفونولوجي: phonology»[١٥].

وأمثال هذا النص كثيرة في كتب القدماء مبرهنة على أنّهم مؤسّسو المصطلح اللغوي ونكاد نجزم أنّ كثيراً من المصطلحات الغربية اليوم –إن لم نقل كلها– هي مصطلحات عربية في الأصل وجذورها عربية مع بعض التغييرات التي رافقت تلك الكلمات بسبب مكان تداولها والبيئة المحيطة بها،وسنتعرض في الصفحات القادمة من هذا البحث إلى الحديث عن بعض تلك المصطلحات مع الإشارة إلى الجذر والأصل العربي لها. على أنّ قضية المصطلح اللغوي هي القضية الأهم –من وجهة نظرنا– في الدراسات اللغوية في العصر الراهن؛ لأنّنا بدأنا نرى زحف المصطلح الغربي ومحاولة فرضه بالقوة على كثيرٍ من المؤلفات العربية هذه الأيام مع تجاهلٍ واضح وإهمالٍ للمصطلح العربي. وهذا أمر خطير لا ينبغي السكوت عليه فنحن نخشى أن يأتي اليوم الذي تكون فيه المصطلحات الغربية عنوانات بارزة لمناهجنا الدراسية في أقسام اللغة العربية إن لم تكن هناك وقفة جادة من الغيورين على لغة القرآن والانتباه على هذا المد الغربي ومحاولة تغليب هذه المصطلحات على مصطلحاتنا الأم.

بقي أن أقول: إنّ المصطلح العربي نشأ في ظروف ساعدت على نشأته وظهوره،وكانت هنالك عوامل ساعدت في نشأته ولم يكن وليد ترفٍ علمي أو

جمالي للغة، وقد أشرتُ إلى أنّ نشأة المصطلح لم يكن المراد منها إقامة علم خاص بالمصطلحات، إنّما كان المصطلح مرافقًا لنشأة علوم اللغة ومن ضمن تلك العلوم ومتداخلاً معها فلم يكن اللغويون القدامى يريدون إبرازه عمّا سواه ولم يكن في ذهنهم جعل المصطلح علمًا قائمًا برأسه أو مضمونًا تحت علم خاصٍ به وهذا ما حدث في الوقت الحاضر إذ أصبح للمصطلح علمٌ مستقل وأفردت له مؤلفات خاصة ومستقلة تبحث في ماهيتهِ ونشأتهِ وعلامَ يدل وفيمَ يبحث، ولكن الغاية المنشودة عند القدماء من وضع المصطلح هو محاولة الاتفاق على ألفاظ مخصوصة في علوم اللغة المختلفة على أن تكون لكل علم مصطلحاته التي ينفرد بها عن غيره من العلوم وجعل تلك المصطلحات علامات دالة على ما يكتنفه ذاك المصطلح من محتوىً علمي ولغوي ومعروفاً من لدن الآخرين بالاتفاق، ولا يخفى «أنّ الأساس في المصطلح أن يتفق عليه إثنان أو أكثر وأن يستعمل في علمٍ أو فن بعينه ليكون واضح الدلالة مؤدّيًا المعنى الذي يريده الواضعون ولم يرَ العرب بأسًا في أن يضع المؤلف مصطلحه فيشيع أو يهمل إذ لا مشاحة في الإصطلاحات»(١٦).

وعناية العرب القدماء بوضع المصطلح اللغوي منذ عهدٍ مبكر لم يكن بلا ضوابط ولم يكن عبثيًا أوعشوائيًا فهم قد استعانوا بوسائل تنمية اللغة العربية المختلفة على وفق ضوابط خاصة لكل وسيلة من هذه الوسائل(١٧) «ولم يكن الأمر فوضى فالنظر فيما ترك القدماء من مصطلحات علمية وألفاظ حضارية يدل على أنهم كانوا على وعي عظيم وإدراك كبير ومعرفة واسعة بما كانوا يفعلون»(١٨). وقد وضعوا قواعد خاصة يسيرون على وفقها في مجال تقعيد المصطلح، فليس كل ما وضع من مصطلحات تكون مقبولة لدى السواد الغالب من العلماء بل كانوا يعرضون تلك المصطلحات على قواعدهم التي وضعوها فما وافقها فهو مصطلح يؤخذ ويُعمل به وما لا يوافق فهو مهمل.

المُحْدَثونَ والمصطلح اللغوي

سارت اللغة العربية على وفق قواعد وأسس متينة جعلتها في مصاف اللغات العالمية في عهد ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، إذ تتجلّى عالميتها بأمور متعدّدة[١٩] منها الإستعانة بالمصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية إذ تأثرت الكثير من اللغات الغربية والشرقية بالعربية ودخلت فيها ألفاظ عربية ومن تلك اللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والمالطية والفارسية والتركية والأوردية واعترف المنصفون من الباحثين بهذا التأثير، يورد الدكتور أحمد مطلوب في كتابه (التشريع اللغوي وبحوث أخرى) نصًّا للدكتورة زيغرد هونكة ذكرته في كتاب: (شمس العرب تسطع على الغرب) قائلة: «إنّ في لغتنا -تقصد الألمانية- كلمات عربية عديدة،وإنّنا لندين -والتأريخ شاهد على ذلك- في كثير من أسباب الحياة الحاضرة للعرب، وكم أخذنا عنهم من حاجات وأشياء زينّت حياتنا بزخرفة محبّبة إلى النفوس، وألقت أضواء باهرة جميلة على عالمنا الرتيب الذي كان يوماً من الأيام قاتماً كالحاً باهتاً، وزركشته بالتوابل الطيبة النكهة، وطيّبته بالعبير العابق، وأحيانًا باللون الساحر، وزادته صحة وجمالاً وأناقة وروعة...»[٢٠] ولكنّ هذه اللغة ورغم ما تمتلك من مقوّمات جعلتها تحتل هذه المرتبة العالية بين اللغات الأخرى، أصابتها عثرات في العصر الحديث فغدت متلكئة في الوقوف بوجه اللغات الأعجمية وما يفد إلى البلدان العربية من مصطلحات حديثة على حساب المصطلح العربي وعلى حساب الهوية العربية ومما عابه أبناء لغتنا أنفسهم على لغتهم أنها كانت قاصرة في كفاية أبنائها بمفردات ومصطلحات تجعلهم يسايرون التقدم العلمي والحضاري على مرِّ الأزمان ممّا جعلهم يلجؤون إلى المصطلح الأعجمي عوضًا عن المصطلح العربي، ولعلّ هذه الشكوى قد تجلّت بوضوح في نهاية القرن التاسع عشر بعد أن مرّت حركة وضع المصطلحات العلمية -على وجه الخصوص- بمرحلة جمود -إنْ

صحّ التعبير- في عصور الإنحطاط الثقافي بسبب توقف النشاط العلمي وانحسار اللغة العربية وانغلاقها على نفسها، وقد عدَّ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عصرًا انتقاليًا إذ تمّ فيه نقل المصطلحات الأعجمية من لغاتها الأم إلى اللغة العربية عن طريق التعريب أو الترجمة.

ويمكن القول: إنّه لا ضير في أن تفد إلى لغتنا العربية مفردات ومصطلحات أعجمية يمكن أن ينالها التعريب أو الترجمة، والعربية قد أفادت قديماً من مصطلحات وعلوم الإغريق واليونان وغيرهم وعالجت مفرداتهم عن طريق التعريب والترجمة فهذه لها وليست عليها، ولكن ما يؤاخذ على لغتنا -أو على أبنائها- أنّهم إستساغوا المصطلح الوافد مع توافر مصطلحات عربية قديمة تدلّ على المفهوم نفسه، فالعرب القدماء قد أسّسوا لمفاهيم كثيرة ووضعوا لها مصطلحات تناسبها وتدلّ عليها، وكل الدراسات الحديثة ولا سيما الغربية منها تعمل بالمفاهيم العربية ولكن بمصطلحات غربية،ونحن مع تلاقح الحضارات والثقافات ولكن ليس على حساب أن تندرس اللغة العربية وأن تهمل مفرداتها ومصطلحاتها بدعوى وجود مصطلح غربي قد غزا العالم وأصبح هو السائد في عرف اللغويين فلماذا لا يكون المصطلح العربي هو السائد -في الأقل في البلاد العربية- إنْ لم نقل عالمياً وهو أهلٌ لذلك[٢١]؟!

إنّ المصطلحات التي دخلت البلاد العربية في النصف الأول من القرن العشرين كانت إمّا فرنسية أو إنجليزية[٢٢]، ويعزى تفرّد هاتين اللغتين بدخول مصطلحاتهما إلى الأقطار العربية بسبب أنّ معظم تلك الأقطار العربية كانت ترزح تحت نير الاحتلالين: الفرنسي والإنجليزي اللذين تقدّما علميا بشكل غير مسبوق، يقابل ذلك التخلّف العلمي الذي ضرب أطنابه على البلدان العربية بعامة بسبب سيطرة العثمانيين، وقد اجتمعت أسباب أخرى فضلاً على السبب الرئيس الذي تحدّثنا عنه

سهّلت ولوج المصطلح الأعجمي ساحة اللغة العربية منها أنّ عصر النهضة الحديثة من حيث التقدم في العلوم والتوسّع في المخترعات قد حمل علماء الغرب على إيجاد العشرات من المصطلحات الجديدة ضمّوها إلى لغاتهم على حين أن لغتنا العربية –على سعتها وثرائها– ظلّت تفتقر إليها أو على الأقل معظمها، أضف إلى ذلك أنّ البعثات العلمية والدراسية التي أرسلت من لدن البلدان العربية إلى البلاد الغربية للبحث والدراسة جعلت الباحثين العرب يحملون معهم حين عودتهم إلى بلدانهم مصطلحات جديدة لم تكن موجودة –وإن كانت المفاهيم موجودة– بفضل اطّلاع هؤلاء الباحثين والدارسين على العلوم المتطورة والمتقدمة والدراسات الحديثة في بلاد الغرب.

ما يمكن قوله: إن ما وجِّه من سهام نقدٍ إلى اللغة العربية –سواءٌ كانت تلك السهام من عدوٍ أم من صديق– بقصورها عن مواكبة التطور المدني والعلمي والحضاري هي محض افتراء لا دليل على صحتها، فالعربية ثرية بمفرداتها وغزيرة بمادتها اللغوية، ولكنّ القصور في أبنائها الذين استساغوا المفردة الجاهزة الوافدة إليهم ولم يتجشموا عناء البحث في معجمات اللغة العربية وتراثها الزاخر عن مفردات تتّسع لميادين الحياة كافة. وهاهو أحد اللغويين العرب المحدثين يؤيد ما ذهبت إليه، يقول عبد القادر المهيري: «المشكل الذي ينبغي أن يطرح اليوم بالنسبة إلى اللغة العربية لا يتمثل في قدرتها على أن تسع مفاهيم الحضارة الحديثة وتواكب ما يبتكره العلماء..فالتساؤل عن مثل هذا الأمر لا معنى له من وجهة نظر اللغوي وهو يدل على نظرة ساذجة للأمور...»(٢٣).

فالمشكلة ليست في اللغة العربية نفسها، بل المشكلة في أبنائها الذين حُمّلت اللغة العربية أوزارهم وتكاسلهم حتى أنّ الشاعر العربي حافظ إبراهيم قد عاب عليهم

قصورهم تجاه عربيتهم وهو يدافع عنها وعن قدرتها على استيعاب متطلبات العصر بما تملكه من الثراء اللغوي والمعرفي، فها هو ذا يقول على لسان العربية:

وسعتُ كتابَ الله لفظاً وغايـــــةً وما ضقتُ عن آيٍ به وعظــــاتِ
فكيفَ أضيقُ اليومَ عن وصفِ آلةٍ وتنسيقِ أسماءٍ لمخترعــــــــاتِ
أنا البحرُ في أحشائهِ الدرُّ كــــامنٌ فهل سألوا الغوَّاصَ عن صدفاتي؟

ولستُ في هذا المقام بمدافعٍ عن العربية ولا أريد إبراز حسناتها فيكفيها عزًا وشرفًا أنَّها لغة القرآن الكريم، والقرآن صالحٌ لكل زمان ومكان، فهل فوق هذا الشرف من شرفٍ ورفعة؟! يقول الدكتور علي كاظم أسد مدافعًا عن العربية: «وإنّي لأقف في طريق هؤلاء الذين يصفون اللغة العربية بالصعوبة أو التعقيد أو العجز عن المواكبة والاستيعاب، وأتحدّاهم بأن يأتوا بكتابٍ أو ديوانٍ يحفظّوه لطفلٍ من غير لغته أن يجدوا أحداً يحفظ هذا الكتاب أو هذا الديوان كما يحفظ أطفال الأمم غير الناطقة بالعربية القرآن»(٢٤).

ولكن يبقى هنالك سؤال عن كيفية تعامل اللغويين المحدثين مع تدفق الكم الهائل من المصطلحات الوافدة إلى لغتنا العربية؟ وكيف أنّ هذه المسألة جعلت القائمين على قضايا اللغة العربية -أشخاصًا ومؤسسات- يحاولون إيجاد الحلول الناجعة لضم هذه المصطلحات تحت قبة اللغة العربية كي تكون جزءًا من هذه الحاضنة شريطة عدم الخروج عن الأسس والقواعد التي أقرّها القدماء في باب (المصطلح)؛ لأنّه أصبح لا مناص من التعامل مع هذه المصطلحات لكونها جزءًا من لغة النخبة المثقفة فضلاً على لغة الشارع العربي، وأصبح الناس يتداولونها فيما بينهم في لغتهم وفي تعاملاتهم وهي في الأساس جزء من اللغة العالمية المنتشرة في بلاد الغرب؟!

إنّ ممّا لا خلاف فيه أنّ كثرة المصطلحات سواءٌ أكانت علمية أم لغوية أم غيرها وتنوع هذه المصطلحات في أية لغةٍ كانت تدل على سعة هذه اللغة وتقدمها ورقيها وثرائها المعرفي واللغوي لاحتوائها على المفاهيم العلمية والحضارية وفي نهاية المطاف سيكون المجتمع الذي يتكلم بهذه اللغة ذا ثقافة وحضارة. وفيما يتعلق باللغة العربية لا يختلف إثنان على أنها لغة ثرية معرفيًا وعلميًا وحضاريًاً ولغويًاً وتمتلك قدرة عالية على التعبير عن حقائق العلم -أي علمٍ كان- وإنها لم تقصّر ولن تقصّر في ذلك أو في إسعاف أحدٍ عنده فكرة ما أو مفهوم معين يريد التعبير عنهما[٢٥].

وإن كانت العربية قد واجهت (مشكلة العصر) التي تتمثل في كيفية الحفاظ على هويتها وجذورها وأنْ لا تبقى متربعة على عرش العالمية كما كانت في السابق فضلاً على كونها لغة الحضارة الجديدة المعاصرة فهذا لا يتأتى إلّا إذا استطاعت أن تواكب التطور العلمي والمدني والحضاري وشتى مجالات الحياة والعمل على توفير المصطلح الجديد ومجاراة سرعة ظهور المصطلحات الحديثة وعدم الوقوف أمام هذه الثورة المصطلحاتية -إنْ جاز لنا ذلك- موقف المتفرج، وقد تسنّى لنا ذلك بما نملك من تجارب قديمة وحديثة ووظفنا الوسائل المتعددة التي تعين في تنمية هذه اللغة وتطويرها ووجدنا أن أهم وسيلتين في هذا المضمار هما[٢٦]:

١. **الترجمة**: وهي أن نترجم المصطلح العلمي فنتخيّر الكلم العربي المناسب ونتفق عليها في كل البلاد العربية.

٢. **التعريب**: ونقصد به أخذ المصطلح الأعجمي ومن ثَمَّ تعريبه بالحفاظ على شيء من أصواته أو بتغيير شيء منها إلى الأصوات العربية كما نفعل مثل ذلك في أبنية هذه المصطلحات فنقرّبها من الأبنية العربية.

ولقد اتّبع المتقدمون من علماء اللغة وأهل الاختصاصات العلمية هذا الأسلوب في تهيئة المصطلح العلمي القديم. ولا نغادر هذه الجزئية قبل تعرف ماهيّة التعريب والترجمة بشكل مفصل ودقيق لكونهما لصيقين بالمصطلح اللغوي ومن ثم نرى أيّهما يتوافق مع المصطلح اللغوي والأصلح له كي يكون قريبًا من العربية أو جزءًا منها ويجعله مؤهلاً للدخول في حاضنة هذه اللغة.

إنّ (التعريب) مصطلح قديم اكتسب دلالة جديدة في العصر الحديث إذ كان يعني عند القدماء: صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية، وقد استعملت كلمة (المعرّب) بمعنى اللفظ الأجنبي الذي غيّره العرب ليكون على منهاج كلامهم(٢٧)، أو يمكن القول عنه بأنّه: «استعمال العرب للألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها على وفق أبنية اللغة العربية وهو بخلاف (الدخيل) الذي يظل محتفظاً بسماته الأعجمية»(٢٨). ويمكن إطلاق مصطلح (الاقتراض) عند المحدثين مرادفًا لمصطلح (التعريب) أو (المعرّب) عند القدماء(٢٩).

ويقوم التعريب على ثلاثة أمور لا بدّ منها في الكتابة العلمية وغيرها، وهي: المصطلحات، والترجمة، والتأليف، وكان العرب الأوائل قد اعتنوا بالمصطلحات تعريبًا ووضعًا، أمّا التعريب فقد شمل الألفاظ الأعجمية، وكانت للعرب طريقة في تعريبها ذكرها سيبويه (ت١٨٠هـ) في كتابه(٣٠)، قال: «إعلم أنهم ممّا يغيّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة فربما ألحقوه ببناء كلامهم وربما لم يلحقوه...»(٣١).

أمّا في العصر الوسيط فلم يكن العربي ميالاً إلى التعريب إذا لم يكن مضطرًا إليه لاعتزازه باللغة العربية الفصحى ورغبته في الحفاظ على نقائها، أمّا اللفظ الدخيل فكان العربي أكثر نفورًا منه واستهجانًا له، ويبدو أنّ قبوله له كان محدودًا مقصورًا

على بعض الضرورات الكبرى، ويبقى النفور من الدخيل والمعرّب قائمًا في العصر الحديث، غير أنَّ لفظة الدخيل ضمرت وحلّ محلها تعبير (الترجمة الحرفية) وبدأت لفظة التعريب تتسع وتواكب انفتاح العرب على التمدّن الغربي، ولعلّ الجدل بين أنصار التعريب ومانعيه امتداد للنفرة القديمة، ولكنّ الحاجة اللغوية التي فرضتها المدنية الغربية المعاصرة حسمت الجدل وأقرّت التعريب وسمحت لمجمع اللغة العربية بالقاهرة بإصدار قرار إجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم[٣٢].

إنّ التعريب نافعٌ في المصطلحات عامّةً -وفي المصطلح اللغوي خاصّةً- وهو من أسهل وسائل وضع المصطلح اللغوي ولكنه في الوقت نفسه من أخطر بل من أكثر هذه الوسائل خطورة إذا ما جعلت المسألة عشوائية بلا ضوابط وبلا قيود لأنه إذا لم يراعَ ذوق العربية وأبنيتها الصرفية فستدخل إلى العربية ما لا تقبله وقديماً نفت العربية إجتماع بعض الحروف في الكلمة الواحدة وأهملت كلمات كثيرة تنافرت حروفها، على أن يكون التعريب للضرورة القصوى لئلا يغزو العربية ويجعلها أعجمية غريبة[٣٣].

ولايخفى ماتحمله هذه القضية من خطورة لأنّه لو تمّ التهاون معها والعمل بلا ضوابط لاخترقت العربية بألفاظ أعجمية كثيرة لا يمكن السيطرة عليها، وبناءً على ذلك عمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى أن يقف موقفًا حازمًا من قضية التعريب ومن قضية المصطلح اللغوي برمّته حتى قيل عنه: إنّ المجمع يكاد يقف على المصطلحات كل وقته، إذ رأى المجمع أن يُؤدّى المعنى الواحد بلفظ واحد وأن يكون هذا اللفظ صالحًا للاشتقاق والنسبة إليه مع كراهية ترجمة المصطلح الأجنبي بجملةٍ أو بلفظين شبه مترادفين، واشترط في المصطلح العربي أن يكون

واضحًا دقيقًا نصًا في معناه؛ لأنَّ لغة العلم تتنافى مع الغموض والإبهام كما تتنافى مع المجاز والاستعارة والسجع والجناس، ودعا إلى تجنب الابتذال والغرابة وإن كان لا يرفض تخيّر بعض الألفاظ النادرة أو العامية السليمة ويسلّم بأن يختص كل علم بمصطلحاته وأن يستعمل اللفظ الواحد أحياناً في معانٍ مختلفة باختلاف العلوم، ولكنه يتشدّد في أن توحد كل المصطلحات المشتركة التي لا تتغيّر دلالتها من علم إلى علم، ويلتزم بأن يقرن المصطلح العربي بمقابله الأجنبي ولا بأس بالإشارة إلى الأصل اليوناني أو اللاتيني، وإذا كان في الماضي قد اكتفى بعرض قوائم من المصطلحات ومقابلها الإنجليزي أو الفرنسي فإنَّه يشترط اليوم أن يعرف المصطلح ليفهم على وجهه وتتبيّن مدى دقته ويبدو من هذه التجربة الطويلة أن العربية ليست أقل استجابة لمقتضيات العلم من أية لغة أخرى، وكم من مصطلح عربي ألصق بمعناه وأدق في دلالته من مصطلح أجنبي(٣٤).

وفيما يتعلق بالتعريب ستبقى قضية الأخذ به والتعامل معه قضية قديمة – جديدة، قديمة من حيث الجذور فعرب الجاهلية قد أدخلوا في لغتهم شيئاً من الكلمات الأعجمية، وجديدة من حيث التعامل مع المصطلحات الحديثة التي ظهرت في عصرنا الحاضر، وقد ألقت هذه القضية بظلالها على سطح المناقشات بين العلماء اللغويين في منتصف القرن العشرين، فمن ذاهبٍ إلى إجازة التعريب ومن رافضٍ له(٣٥).

وقد حاول مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن يدلي دلوه في هذه المسألة لقطع دابر هذا النزاع بين المؤيّدين والمخالفين، ولم تكن هذه المحاولة يسيرة بل اكتنفتها الحيطة والحذر جرّاء صعوبة إقناع كلا الطرفين، وقد رسم المجمع ضوابط تنظّم التعريب وتفيد منه فقام بتعريب الألفاظ الدالة على أسماء الأعيان وأعلام الجنس وما ينسب

إلى علم من أسماء الأشخاص أو أسماء الأمكنة، أما ماوراء ذلك من تلك الكلمات التي أُخذت من اللغة العادية لأداء معانٍ علمية فينبغي ترجمته[٣٦]، وتوّجَت جهود المجمع بإصدار القرار الخاص بالتعريب وهذا نصّه: «يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية – عند الضرورة – على طريقة العرب في تعريبهم»[٣٧].

وقد عقَّب الدكتور محمد علي الزركان على قرار المجمع قائلًا: «فما حدّ الضرورة؟ ومن هم العرب المشار إليهم؟ وما طريقتهم؟ كل تلك نقاط لم توضّح في شرح هذا القرار والاستشهاد له، ويبدو من جو مناقشته أن المجمعيين الأوَل كانوا أميل إلى المنع وعدم التوسّع في هذه الرخصة، وعبثاً أريد فيما بعد بسط الأمر وتوضيحه وكأنما آثر المجمع أن يحلّ هذه المشكلة حلاً عملياً فأقرّ معرّبات كثيرة وحديثة في العلوم والفنون، وقَبِلَ ما اشتق منه من أفعالٍ وأوصاف، وأصبح التعريب لا ينظر إليه في توجس وخيفة كما كان الشأن من ذي قبل، على أنّ تمكن الباحثين والمترجمين من العربية يمدّهم بزادٍ لغوي لم يكونوا يجدونه بالأمس...»[٣٨].

ويُلاحظ أنَّ قرار المجمع المذكور قد أجاز للعلماء تعريب المصطلحات العلمية إذا لم يكن من المستطاع إيجاد ألفاظ عربية بديلة بطريق الحقيقة أو بطريق المجاز، إذ يشير إلى ذلك قيد (الضرورة) الموجود في النص، وعليه فليس هناك مسوّغ للخوف من كثرة المصطلحات العلمية التي تضطر العلماء إلى تعريبها أو إدماجها في اللسان العربي، فالألفاظ كثرت أو قلّت ليست من مقومات اللغة، واللغات تتميّز بعضها من بعض بتراكيب جملها وبحروف معانيها، أي بما اختصت به من قواعد الصرف والنحو وأساليب الاشتقاق والقياس.

هذا ما قال به الأستاذ مصطفى الشهابي الذي ختم كلامه بالعبارة الآتية: «وعلى الرغم من هذه الحقائق فأنا من القائلين بعدم اللجوء إلى التعريب إلّا عند الضرورة،

وحدود الضرورة عندي ليست واسعة»[٣٩]. ويرى الدكتور أحمد مطلوب أنّ العرب قد اشتقت من الأعجميّ النكرة كما تشتق من أصول كلامها ولا يمنع أن يشتق منه المحدثون في مصطلحات العلوم على أن لا يخرج ذلك عن أبنية العربية ويخلّ بجرسها[٤٠]. وفيما يتعلّق بجهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجال المصطلح اللغوي نرى أن المَجْمَع قد أجاز التعريب الصوتي الذي يعني إبدال الأصوات الأجنبية أصواتًا عربية وقد قام بتقسيم هذا الإبدال على قسمين:

الأول: إبدال الأصوات الأجنبية التي ليست من الأبجدية العربية.

الثاني: إبدال الأصوات الأجنبية التي لها نظائر عربية.

والقسم الثاني يقسم على نوعين أيضًا هما:

١. أصوات مركبة هجائيًا موحدة صوتيًّا.
٢. أصوات مفردة هجائيًا وصوتيًا.

والمقصود بالنوع الأول من القسم الثاني اجتماع صوتين في الصورة الخطية لبعض الكلمات الأجنبية وهذان الصوتان يعبّران عن صوت واحد على المستوى النطقي فمثلاً الـ (ph) يظهران صوتين على المستوى الخطي ويعبّران عن صوت (f) على المستوى النطقي ولذا يبدّلان بصوت الفاء العربية ومن أمثلة هذا النوع:

١. الفوناتيك phonetics.
٢. الفونولوجيا phonology.
٣. المورفولوجيا morphology.
٤. الفونيم phoneme.
٥. المورفيم morpheme.

وكل هذا هو من مصطلحات علم اللغة الحديث التي تم تعريبها، وقد قرَّر المجمع أن يرمز لـ (ph) بالفاء عند التعريب(٤١).

كانت هذه وقفات سريعة مع مفهوم (التعريب) والجهد المبذول من لدن المحدثين في هذا المجال ولا سيما مجمع اللغة العربية بالقاهرة وهو لم يألُ جهدًا في تقديم مايراه مناسبًا،مع أنّنا نرى أنّ التعريب الصوتي ليس ذا فائدة وليس فيه مجهود كبير لأنه يتضمّن عملية إبدال أصوات لا غير ولا يتطلّب من القائمين على هذه العملية معرفة أو دراية في هذا المجال،وهو تهرّب من عناء البحث والتفحّص واختصار الآليات التي تتطلبها العملية في خطوة واحدة لا أكثر.

ونتوقّف الآن عند مفهوم (الترجمة) ويبدو أنّ مصطلح (الترجمة) واضح لا لبس فيه فهو يعني نقل اللفظ أو النص من لغةٍ إلى لغةٍ أخرى، ولهذا النقل شروط أهمها وضوح الترجمة ودقتها والأمانة العلمية في نقل المعاني والأفكار(٤٢)،إذ يرى الدكتور داخل حسن جريو أنّ الترجمة تعدّ أحد أهم وسائل امتلاك المعرفة؛ لكونها تسهم بنقل علوم وثقافات الدول الأكثر تقدماً إلى الدول الأقل تقدماً في المجالات العلمية المختلفة وأنه لا يمكن تحقيق نهضة علمية حقيقية دون الاطلاع على علوم وتجارب وثقافات الأمم الأخرى ولا سيما في بدايات إرساء مرتكزات نهضتها؛ ولأنّ الترجمة العلمية تسهم إسهاماً حقيقياً وفاعلاً في نقل العلوم والمعارف لذا كان لا بدَّ من إيلائها ماتستحقه من عناية فائقة لتحقيق نهضة الأمم(٤٣).

على أنّي أختلف مع وجهة نظر الدكتور داخل في أنّ الترجمة تكون بنقل ثقافات ومعارف البلدان الأكثر تقدماً إلى البلدان الأقل تقدمًا فهذه وجهة نظر الأستاذ الفاضل -وأنا أحترم وجهة نظره- ولكنّي أرى أنَّ عملية الترجمة هي عملية تبادل معرفية بين البلدان بصرف النظر عن كون أحد هذه البلدان متقدماً على ما سواه،

فالغرب الآن يرى نفسه متقدمًا على كثير من بلدان المشرق العربي ولكن النتيجة أنه يترجم كثيراً من مؤلفات هذه البلدان وثقافاتها ويقوم بنقلها والإفادة منها في شتى مناحي الحياة في بلاد الغرب، فالترجمة كما نراها وسيلة معرفية للتواصل بين الحضارات وبين لغات العالم المختلفة لا تخضع لمقاييس القوة والضعف أو التقدم والتخلف.

ويضع الدكتور أحمد مطلوب مقياسًا لصحة الترجمة وهو أن تكون العلاقة واضحة بين دلالتي المصطلح اللغوية والاصطلاحية وأن تكون الدلالة الاصطلاحية أوسع من المعنى اللغوي(٤٤) ويضيف الدكتور قائلاً: «إنّ ترجمة المصطلح من الوسائل المهمة في وضع المصطلح العربي وهي خير من التعريب أو الاقتراض أو النحت، ولا بأس إذا كانت الترجمة أكثر من كلمة؛ لأنه لا يُشترط كل الاشتراط أن يكون المصطلح كلمة واحدة ولعل ما في اللغات الأجنبية أوضح دليل على ذلك ولا سيما المصطلحات المنحوتة من عدة كلمات بموجب قواعد النحت في اللغات الإلصاقية، وقد حلّت ترجمة المصطلحات كثيراً من المصاعب ولا يخص ذلك العلوم الصرفة أو التطبيقية وحدها، وإنما يشمل العلوم الإنسانية ولا سيما الجديدة التي عني بها العرب في العصر الحديث مثل: علم النفس والتربية وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم التي زاد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة»(٤٥).

وبعد هذا كلّه ربّ سائل يسأل: ما العلاقة بين الترجمة والتعريب؟ أو يمكن أن يصاغ السؤال بالشكل الآتي: هل ثمة علاقة بين الترجمة والتعريب؟ وأيها أصلح للتعامل مع المصطلح الأعجمي كي يجعله قريباً من اللغة العربية؟

أقول: إنّ هناك تبايناً بين آراء العلماء والباحثين حول هذه المسألة فمنهم من يرى أنّ الترجمة مرحلة أولى لا بدّ منها في الوطن العربي أو هي مقدمة التعريب،

ومنهم من يرى أنّ الترجمة مقبولة في حدود ضيقة منعاً للاتكالية الفكرية والتبعية، وبعض آخر يرى أنّ التعريب هو الهدف وأنّ الترجمة وسيلة من وسائله. هذه بعض الآراء التي قيلت في العلاقة بين التعريب والترجمة ويحاول الدكتور سمر روحي الفيصل التوفيق بينهما مبدياً رأيه في هذه القضية قائلاً: «إنني مؤمن أنّ الجدل حول العلاقة بين الترجمة والتعريب ماهو إلاّ التعبير عن الرغبة في المعاصرة دون التخلي عن الأصالة العربية وهو جدل بديهي في المرحلة الانتقالية التي تعيشها الأمة العربية؛ لأنّ اللحاق بركب الحضارة الإنسانية والإسهام فيها لا يتحققان إذا لم يتفاعل العرب مع المدنية وليست هناك وسيلة لهذا التفاعل غير اللغة التي تنقل بواسطتها العلوم والتقنيات الحديثة لنتعرفها فنهضمها ونتمثلها قبل أن نضيف إليها وإلا فإننا سنضطر إلى قبول التبعية المطلقة ومن هنا نبع جذر الإشكال الرئيس في الترجمة والتعريب وهو: هل تستطيع لغتنا العربية النهوض بهذه المهمة؟»(٤٦).

وبعد هذا نرى الدكتور الفيصل يطرح ثلاثة إشكالات رئيسة هي: الإشكال المعرفي والإشكال التاريخي والإشكال اللغوي(٤٧) مبيناً أن هذه الإشكالات هي أبرز ما يطرح في أثناء الشك في مقدرة اللغة العربية على مواكبة العصر الحديث، وقد حاول الدكتور فحص هذه الإشكالات الثلاثة من الزاوية اللغوية الخاصة بحركة الترجمة والتعريب، وقد خلص الدكتور بعد هذا كله إلى نتائج لعلّ أبرزها من الزاوية اللغوية هو أنّ اتهام اللغة العربية الفصيحة بالقصور عن الوفاء بالحاجات العلمية العربية لا أساس له من الصحة فهي قادرة على وضع المصطلحات وترجمة الكتب ونقل ما يستجد في اللغات الأجنبية استناداً إلى خصائصها الذاتية من اشتقاق ومجاز ونحت واقتراض وتضمين وقياس وقلب وترجمة وتعريب، وليس فيها ما يعوق الترجمة والتعريب، بل إنّها عبّرت عن مرونة ودقة في قبول المعرّب والمترجم سواء أكان لفظاً أم نصاً، وسمحت للغويين والاختصاصيين في العلوم المختلفة بالعمل

في رحابها، وبدت طيّعة لفهمهم علم الترجمة ومصطلح التعريب وانفتاحهم على العصر الحديث من خلاله ونفي الاتهام بالقصور يعني أنه ليس هناك جانب لغوي اسمه عجز الفصيحة عن الوفاء بالحاجات العلمية العربية من خلال الترجمة والتعريب.(٤٨)

ولم يكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ببعيد عن مسألة الترجمة فقد أصدر المجمع القرارات المتعلقة بترجمة المصطلحات ومن تلك القرارات القرار الذي نصه: «تفضّل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد إذا أمكن ذلك وإذا لم يمكن ذلك تفضّل الترجمة الحرفية»(٤٩).

ومع هذا التشدّد من المجمع ومع الاهتمام المتزايد من لدن علماء اللغة والباحثين في مسألة الترجمة والحرص في أن يكون المصطلح (ولاسيما المصطلح اللغوي) المترجم بشكل يمكن فهمه بيسر من لدن القاريء العربي إلا أنّ هناك اضطرابًا بين المصطلحات من ناحية الترجمة، ويمكن أن نقف على ترجمة تختلف عن ترجمة أخرى للمصطلح نفسه وهذا يعزى إلى أسباب عدة سنحاول أن نتوقف عندها في المبحث القابل.

اضطراب المصطلح اللغوي

التهرّب من مشكلة ما قد لا يكون حلاً -في أحيان كثيرة-، بل قد يكون مشكلة بحد ذاته أو يخلق مشكلة جديدة بدلاً من حل المشكلة القديمة،ولاأعتقد أن اللغويين المحدثين كانوا مدركين أنّ توجههم نحو المصطلح اللغوي الأعجمي ومحاولة تجاهل المصطلحات العربية القديمة سيكون حلاً ناجعاً لكثير من مشكلات المصطلح اللغوي، ولكنهم من حيث لا يشعرون وقعوا في مأزق التعامل مع المصطلح

الأعجمي وكيفية ترويضه وإلباسه لباساً عربياً فكان أن ظهر لدينا أكثر من مصطلح واحد لمفهوم واحد والسبب اضطراب عملية الترجمة والتعريب أو السياقات المتبعة من لدن اللغويين في جعل هذه المصطلحات ذات صبغة عربية فضلاً على اجتهادات اللغويين أنفسهم وعدم استقراء المصطلح استقراءً كاملاً مما ولّد اضطرابًا في دلالة المصطلح المراد ترجمته أو تعريبه فبدلاً من أن يظهر لدينا مصطلح موحد ظهرت لدينا مصطلحات عدة لمفهوم واحد جعلت الباحثين في دوامة البحث عن مخرج من المأزق الذي وضعهم فيه اللغويون المحدثون.

وقد وضع الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري يده على موطن العلة وتلمّس الأسباب التي أدت إلى حدوث الفوضى في المصطلحات اللغوية، فالدكتور الفاسي يرى أن المصطلح اللغوي يتجه إلى خارج اللغة العربية (أي إلى ترجمة التعريب) أكثر مما يتجه إلى التوالد من الداخل، ورأى أن هناك أسبابًا جعلت المصطلح اللغوي يعيش حالة من الفوضى والاضطراب لعل أهم هذه الأسباب(٥٠):

١. تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد.
٢. اقتراح مقابلات غير واردة ولا تؤدي المعنى.
٣. اختلاف مدلول المصطلح الواحد من مدرسة لغوية إلى أخرى.
٤. تداخل القطاعات المعرفية.
٥. تعدد الألفاظ للمفهوم الواحد أو مفاهيم متشابهة.

ويقرّ الدكتور محمود السعران بالصعوبة التي تواجه الباحث العربي في مجال المصطلح اللغوي إذ يقول: «ومن أول ما يجابه الباحث العربي في هذا السبيل من صعوبات وضع مصطلح هذا العلم بالعربية»(٥١)، ومن ثمَّ يستعرض الدكتور السعران الصعوبات التي تواجه القاريء العربي عند اطلاعه على مصطلحات

لغوية أعجمية فالاضطراب والخلط الذي وقع فيه المترجمون العرب تجعل من المصطلحات أحجية أو لغزًا مبهمًا أمام القارئ العربي، يقول الدكتور السعران: «إنّ هذا العلم –يعني علم اللغة– يتضمن تصورات لم تقم في أذهان لغويي العرب وقد لا يصلح للتعبير عنها مصطلحات عربية رسخت دلالتها وتبلورت وقد يكون من الخير تجنب استعمالها حتى لا يختلط معناها الأصيل بالمعنى الحديث الذي يراد بها أن تدلّ عليه سيضطر الباحث العربي إلى وضع بعض المصطلحات الجديدة، وقد يحتفظ أحياناً بالمصطلح الأجنبي حتى يحين الوقت –بعد الإكثار من التأليف ومدارسة أصول هذا العلم الجديد وفروعه– لظهور مصطلح عربي أصيل سائغ، وإنّ الاطلاع على ما كتب بالعربية تعريفًا بهذا العلم، وهو جد قليل لشاهدٍ بمدى الصعوبة التي يعانيها الكاتب والقارىء جميعًا في هذا المجال، فقد اختلف المؤلفون والمترجمون وهذا طبيعي ومتوقع في المصطلحات الدالة على معانٍ واحدة حتى أن المطلع المبتدىء ليقع في البلبلة والحيرة والاختلال وقد اضطرب بعض المؤلفين والمترجمين فترجم المصطلح الأوربي بلفظ معين مرة ثم ترجم المصطلح نفسه مرة أخرى في نفس الكتاب بلفظٍ آخر»(٥٢).

إنّ النص المتقدّم يكشف عن مدى التذبذب والاضطراب الذي يقع فيه المؤلفون والمترجمون العاملون في مجال المصطلح اللغوي ويكون القاريء أو الباحث المبتدئ ضحية لهذا الخلط سواءٌ في الترجمة أم في دلالة المصطلح أم في المفهوم. علمًا أنّ الدكتور السعران قد ضرب أمثلة لهذا الاضطراب الحاصل في مصنفات اللغويين(٥٣)، وسنحاول أن نشير إلى قسم آخر من أمثلة الاضطرابات التي وقع فيها اللغويون العرب في ترجمة المصطلحات اللغوية، إذ يرى الدكتور غانم قدوري الحمد أن تعدّد المصطلحات المعبّرة عن ظاهرة لغوية أو قاعدة نحوية أو صرفية أو صوتية يعود إلى تطوّر المعرفة أو إلى اختلاف وجهات النظر بحسب الأشخاص

أو البلدان أو العصور وهذه الحالة -بحسب رأي الدكتور الحمد- لا تكون إلاّ في حدود ضيقة(٥٤).

على أنّنا نوافق رأي أستاذنا الفاضل فيما ذهب إليه وما أعطاه من مسوّغات لهذه القضية هو عين الصواب ولكننا لا نجد هذه المسألة في حدود ضيقة -كما ذهب إلى ذلك الدكتور- وإنما نجد أنّ المسألة بدأت تتسع شيئاً فشيئًا ولا سيما في العصر الحديث وفي الوقت الحاضر، ونجد بوناً شاسعًا في مداليل المصطلحات بين مصنف وآخر بل يكون الاختلاف في المصنف نفسه ولمصطلحٍ واحد.

وفي موضع آخر من كتاب الدكتور الحمد نجد أن الدكتور يتوقف عند علم الأصوات وما حصل في هذا العلم من اضطراب المصطلح الصوتي ويعزو المسألة لأسباب عدة، يقول الدكتور الحمد: «وحين نشطت الدراسات اللغوية العربية من جديد، وبرز علم أصوات العربية بشكله المتميز الجديد حصل اضطراب في استخدام المصطلحات في علوم العربية، وكان نصيب علم الأصوات من ذلك كبيراً لسببين: **الأول**:كون أكثر المتخصصين بهذا العلم والمؤلفين فيه خاصة من الجيل الأول درسوا في الجامعات الغربية وترجموا كثيراً ممّا كتبوه عن اللغات الأجنبية. **الثاني**: عدم إطلاعهم على كثير من التراث الصوتي العربي القديم. فكانت نتيجة ذلك ما حصل من اضطراب في استخدام المصطلحات الصوتية لدى المحدثين الذي يتمثل بعدة أمور منها:

١. تعدد المصطلحات المستخدمة للدلالة على معنى واحد مثل ما وضع للتعبير عن المصطلحين الغربيين constants & vowels.

٢. تعريب بعض المصطلحات الصوتية الغربية مثل: الفونيتيك والفونولوجيا والفونيم وغيرها.

٣. وضع المصطلح الغربي بجانب المصطلح العربي، حتى إن كان المصطلح العربي من المصطلحات القديمة الواضحة الدلالة التي لم يُثر حولها غبار ولم يتقدم أحد بالدعوة إلى تبديلها»[٥٥].

ونرى في جانب آخر أنّ الدكتور عبد السلام المسدّي يرجع الاختلاف والاضطراب في المصطلح اللغوي إلى أسباب أخرى منها أنّ علماء العرب ينهلون من ينابيع لاتينية وسكسونية وألمانية وسلافية فضلاً على تجدد هذا العلم وكثرة المدارس والاتجاهات اللغوية الحديثة[٥٦]، وهو في النص الآتي يتعرّض لهذه المسألة قائلاً: «ومما ازداد به الأمر تفاقمًا دوران المعرفة اللغوية بين متصوّرات مستحدثة ومفاهيم متوارثة وكثيراً ما يتجاذب الميراث الاصطلاحي ذوي النظر فينزعون صوب إحياء اللفظ واستخدامه في غير معناه المدقق فإذا بالمدلول اللساني يتوارى خلف المفهوم النحوي ويتسلل أحياناً أخرى وعليه مسحة من الضباب تعتم صورته الاصطلاحية فتتلابس القضايا ويعسر الجدل بين المتخاصمين، أعلى هوية اللفظ يتحاورون أم على مضمون الدلالة؟»[٥٧].

ويضع الدكتور المسدّي شروطًا لا بُدّ من توافرها لمن يلج غمار المصطلح اللغوي من أهمها أن يكون ملمّاً بعلم المصطلحات وما يحيط به من معرفة ودراية واطلاع على ما يستحدث في هذا المجال وكذلك يجب على المتصدّي لهذا العمل أن يحيط إحاطة تامة باللغة التي ينقل عنها المصطلحات وان يكون ضليعاً بها متمكناً في مجال الترجمة. ولذا نلحظ الدكتور المسدّي يعيب على الدكتور محمد مندور ترجمته بحثًا لأنطوان ماييه عنوانه (علم اللسان) إذ كانت الترجمة –من وجهة نظر المسدّي– تتخللها هفوات وهنات وأن ترجمة الدكتور مندور تشعرك أنه لا يمتلك من رصيد المصطلحات الزاد الكافي لمواجهة علم حديث عند أهله غريب أو كالغريب عند

أهل الضاد ولم يكن أمامه إلاّ أن صاغ المضامين العلمية على نهج التعميم والمقاربة لا على نهج التخصيص، وقد يشفع فيما صنع أنّ المحاولات التي سبقته لم تتعد مرتبة التلقي الاصطلاحي كما يشفع له انّه من أوائل الباحثين العرب الذين أطلقوا مصطلح (اللسان) على الدرس اللغوي في العصر الحديث[٥٨]. وتستوقفنا العبارة الأخيرة من هذا النص الذي مضى والتي تتحدّث عن عمل الدكتور محمد مندور في ترجمة المصطلحات اللغوية وهناك إشادة بجوانب من عمله، وإشادة بما قدمه في مجال الدرس اللغوي إذ يُعدّ من أوائل الباحثين العرب الذين أطلقوا مصطلح (اللسان) على الدرس اللغوي في العصر الحديث!

وماقدّمه الدكتور مندور يُحسب عليه لا له؛ لأنّنا نمتلك مصطلحًا عربيًا قديمًا يصلح للإطلاق على الدرس اللغوي ويوافق المصطلح الذي جاء به الدكتور مندور من حيث المفهوم فلماذا هذا الإكثار من المصطلحات الدالة على مفهوم واحد؟! فإذا ماعلمنا أنّ الدكتور مندور وزملاءه المعاصرين له قد جعلوا ثلاثة وعشرين مصطلحًا كلها تدل على ما يعنيه مفهوم (علم اللغة) أو (اللسانيات) بحسب تسمية المحدثين[٥٩]، ألم يكن هذا غريبًا ويثير تساؤلات عدة عن سبب هذه الكثرة من المصطلحات وما الداعي لها؟! هل تعدّد المصطصلحات وكثرتها دالّة على مفهوم واحد يفضي إلى التيسير في الدرس اللغوي والتخفيف على الدارسين أو يفضي إلى التعقيد ويولّد اضطرابًا في ذهن المتلقي والقارىء؟!

نحن قلنا سابقاً: إنّه مادام هناك مصطلح متفق عليه من لدن الأقدمين ولا خلاف عليه ويؤدي الغرض المطلوب والمراد منه فلا داعي لأن نستحدث مصطلحًا جديدًا يدل على الغرض ذاته ولا داعي لأن نأتي بمصطلحات أعجمية ونجري عليها من الترجمة والتعريب ما يجعلها تكتسب صيغًا عربية وبالنتيجة ستكون دالة

على الغرض ذاته الذي يؤديه المصطلح العربي الموجود لدينا، فليس من المعقول أن يكون مصطلح (اللسانيات) الذي أوجده المحدثون قد بلغت المصطلحات الدالة عليه ثلاثة وعشرين مصطلحاً ما بين مصطلح معرّب ومصطلح مترجم ومصطلح موضوع، ولو عدنا إلى تراثنا العربيّ وبحثنا فيه لوجدنا أنّ القدماء استعملوا ثلاثة مصطلحات فقط تدلّ على المفهوم ذاته هذه المصطلحات هي(٦٠): فقه اللغة وعلم اللغة وعلم اللسان.

ألا تكفي هذه المصطلحات الثلاثة للدلالة على المفهوم المراد والمحدد؟ وأي جدوى من عملية إكثار المصطلحات بلا سبب يوجب ذلك؟! هذه لا تعدو عملية إرباك وفوضى واضطراب ومحاولة تشتيت للأذهان وخلط للأوراق والمفاهيم ليس إلاّ ولا طائل منها، وهي بحاجة إلى عملية مراجعة وتشذيب للمصطلحات الزائدة التي لا فائدة من تعدادها.

وأقف عند مصطلحٍ آخر هو مصطلح (علم الأصوات)، إذ ذكرت سابقًا أنَّ ما تواضع عليه ابن جنيٍ من مصطلح (علم الأصوات) يمكن أن يكون الأصل الاصطلاحي الأول لما استقرّ عليه المصطلح الأوروبي (الفونولوجي– phonology): التشكيل الصوتي، وهو يُعنى كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحويّاً وصرفيًّا في ضوء الصوت والإيقاع لدى بحثه المصطلح والذي تطوّر فيما بعد للكشف عن الأصوات الإنسانية العالمية المجهولة ووضع لذلك مصطلحه الحديث (الفوناتكس– phonetics).

وما يمكن قوله: إنَّ مصطلح (علم الأصوات) مصطلح عربي أصيل لا شك فيه، وعلّة ذلك: النص على تسميته صراحةً دون غموض، واستعمال مدلولاته في الاصطلاح الصوتي بكل دقة عند العرب القدماء ولا سيما عند ابن جني، ولا

نحسب أنّ هذه التسمية الصريحة بهذه الدلالة الاصطلاحية الناصعة قد سُبق إليها ابن جني من ذي قبل، فهو مبتدعها وهو مؤسّس مصطلحها المسمّى عند المحدثين (phonemics) فونيمكس، أي دراسة الأصوات المميزة في اللغة(٦١).

ويمكن بإطلالةٍ سريعةٍ التوقّف عند أهم محطات نشوء هذين المصطلحين (الفونولوجيا والفوناتيك) متجاوزا الحديث عن المدارس الأوروبيّة والغربيّة التي كان لها الدور الأكبر في نشأة المصطلحين؛ لأنّهَ ليس من وكد هذا البحث أن يبيّن مراحل نشأة المصطلحات عند الغربييّن بقدرالتوقّف عند المحطات العربيّة التي كانت ذات أثر في نشأة وفي ولوج هذه المصطلحات ساحة تلك المحطات، إذ لا يخفى أنّ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كانت تمثل عند الغرب مرحلة من مراحل التطوير العلمي والمدني والحضاري بفضل الثورة الحضارية والصناعية التي عصفت ببلدان الغرب آنذاك وساعدت هذه الثورة الهائلة على نشوء كثير من المصطلحات التي تجاري التطور الحاصل في تلك البلدان، ومن تلك المصطلحات (المصطلح اللغوي)، أمّا فيما يتعلق بمصطلحي (الفونولوجيا) و (الفوناتيك) فقد كان مطلع القرن العشرين هو بداية ولادة هذين المصطلحين عند الأوربيين، ولم تكن الولادة سهلة يسيرة بل رافقها مخاض عسير، إذ كان هذان المصطلحان مدار اختلاف بين الدارسين ويُعزى ذلك إلى تعدّد الآراء واختلافها مع اختلاف مذاهب المدارس اللغوية التي كانت حينذاك، فضلاً على مسألةٍ غايةٍ في الأهمية تتعلّق بالمصطلح عمومًا ألا وهي قضية العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يشير إليه والفيصل بينهما هو الدقة في تحديد هذه العلاقة، والدقة تعني شيئين هما(٦٢):

١. ألاّ تجانب دلالة المصطلح اللفظية مفهومه العلمي.
٢. ألاّ تجانب الدلالة الإصطلاحية للمصطلح دلالته اللغوية.

وبعبارة أخرى إنَّ المصطلح لا يكون مصطلحًا بالمعنى المتعارف عليه ما لم يكن مؤدّيًا للمفهوم العلمي المقصود وسليماً في الوقت نفسه من الناحية اللغوية مبنًى ومعنًى، أي دقة علمية ودقة لغوية وهما صنوان لا يفترقان في مجال تحديد فهم (المصطلح)، وليس بالضرورة أن يكون اللفظ مساويًا تماماً لمدلوله كي يعطينا مفهوماً دقيقاً للمصطلح، فلا يشترط في المصطلح أن يستقصي كل دقائق المفهوم العلمي الذي يعبّر عنه أو الإحاطة الشاملة بدقائق المفهوم المسمى به بل يكفي الاتفاق بين المختصين على ذلك مع وجود علاقة أو ملابسة بين لفظة المصطلح وبين دلالته سواء أكانت العلاقة حقيقية أم مجازية من قريب أم من بعيد فالاتفاق هو الأصل وما سواه تبع(٦٣).

في ضوء ما تقدّم يمكن فهم مواطن النقص في دقّة المصطلحات على مدلولاتها، فيصعب أن نجد مصطلحاً جامعاً للدقة العلمية مع الدقة اللغوية ولا نقول إنّ ذلك محال ولكننا نقول إنّه من النادر أن نجد مصطلحاً تتوافر فيه متطلبات الدقة التامة، وليس هذا الوصف مقصورًا على المصطلح العربي فقط إنّما ينسحب ذلك إلى المصطلح الأعجمي أيضًا، وإذا كان بعضهم يدّعي أنّ الألفاظ الاصطلاحية العربية كثيرًا ما تتسم بالميوعة وانعدام الدقة مقابل أن المصطلحات الأعجمية تمتلك ثباتاً دقة وتحديداً ينتفي معه كل لبس أو خلط فهذا القول فيه من عدم الدقة والمصداقية الشيء الكثير، والواقع اللغوي الحالي يثبت أنه ما من لغة إلاّ تعاني من لبس أو غموض أو نقص في الدقة في مجال المصطلحات، وأنّ المصطلحات الأعجمية نفسها تعاني قصوراً تجاه مايدخل فيها من المعاني وهذه حقيقة ليست بخافية عن أهل الاختصاص ولا يمكن حجبها عن أعين الناس، نحن نقرّ بوجود نقص في الدقة في مصطلحاتنا العربية ولدينا تلكؤ في هذا الميدان (ميدان المصطلح) ولكن بالمقابل على الآخرين أن يعترفوا كذلك بأنّ في لغاتهم نقصاً وقصوراً في هذا المضمار لا أن يلقوا

بكل التركة ومواطن النقص في ميدان العربية فقط، لا بل نكاد ونجزم أنّ الضعف والنقص الذي اعترى المصطلح العربي كانت بداياته بوباء مصطلح أعجمي أي أن العدوى انتقلت من جسد المصطلح الأعجمي إلى جسد المصطلح العربي فأساس العدوى من بلاد الغرب تقبّلها المصطلح العربي بلا تشخيص وبلا تدقيق وبلا مناعة وعلّة ذلك أنّ من أدخل المصطلح الأعجمي إلى الديار العربية أراد مواكبة التطور المدني والعلمي والحضاري ومجاراة النمو الثقافي في بلاد الغرب ممّا زاد الطين بلّة! انظر كيف أنّ العذر أقبح من الذنب؟!

وإذا ما أردت أن أعطي مثالاً واضحًا وبيّنًا على قضية نقص الدقة والاضطراب الذي يرافق عملية نقل المصطلح من لغته الأم إلى اللغات الأخرى ومنها اللغة العربية فليس هناك أوضح من اضطراب مصطلحي (الفونولوجيا) و(الفوناتيك) اللذين بدأت الحديث عنهما وهاأنذا أعود إليهما، فهذان المصطلحان لم تحدد دلالتهما في لغتهما الأم بشكل دقيق، فحينما أريد أن أقف على مراحل تطور دلالة هذين المصطلحين أجد أنّ أول ما يطالعنا في هذا الصدد هو مفهوم فردينان دي سوسور (ت١٩١٣م) الذي استعمل (الفوناتيك) للدلالة على العلم التاريخي الذي يحلل الأحداث والتغيرات والتطورات عبر السنين وهو لذلك جزء من اللسانيات، غير أنّ تروبتسكوي (ت ١٩٣٨م) من مدرسة براغ اللغوية خالف رأي دي سوسور إذ رأى أن الفوناتيك ليس علمًا لسانيًا بل هو مساعد للسانيات؛ لأنه يدرس الأصوات دراسة علمية لا تخصّ لغة بنفسها.

وهذان الرأيان يوضّحان مقدار الاضطراب في الدلالة على مفهوم المصطلح، وليس هذان الرأيان فقط نلمح فيهما عدم الدقة ونقص الرؤية الواضحة إذ جاءت بعد ذلك المدرستان الانكليزية والامريكية اللتان رأتا أن الفوناتيك يعني العلم

الذي يدرس الأصوات الكلامية ويصّنفها ويحلّلها من دون الاشارة إلى تطورها التأريخي وبذلك يكون هذا العلم فرعاً من اللسانيات الوصفية. ولو إنتقلنا إلى مصطلح (الفونولوجيا) لوجدنا أنّ دي سوسور قد استعمله لدراسة آلية النطق، في حين أنّ مدرسة براغ قد جعلته فرعاً لسانياً يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظيفتها اللغوية، أي أنّ الرأي الثاني يعاكس تماماً الرأي الأول ومن ثم جعلت المدرستان الانكليزية والامريكية هذا المصطلح عنواناً لدرس تاريخ علم الأصوات والوقوف على التغيرات التي تحدث في أصوات اللغة نتيجة تطورها.

وبذلك صار مصطلح (الفونولوجيا) يعني الدرس التأريخي للأصوات، وهناك من الباحثين الغربيين من جعل الفونولوجيا علماً يدرس النظام الصوتي للغة معينة بعد أن يبيّن وحداته وطرق ائتلافها وما يطرأ عليها من تغييرات تأريخية وتركيبية من جهة وجعل الفوناتيك علماً يدرس أصوات الكلام دراسة علمية لا تتصل بالوظائف اللغوية من جهة أخرى.

على أنّ هناك من علماء اللغة الغربيين من لم يفرِّق بين هذين العلمين؛ لأنّ أحدهما يعتمد على الآخر وهما يتناولان مادة واحدة هي الأصوات لذلك جمعا معاً تحت أحد المصطلحين: الفوناتيك أو الفونولوجيا[٦٤].

هذه النظرة السريعة تبيّن مدى الاضطراب الذي أصاب مصطلحي الفونولوجيا والفوناتيك منذ النشأة ولازمتهما عبر السنين ولم يكن الخلاف حول المفاهيم لهذين المصطلحين لصيقاً بهما فقط بل انتقل إلى اللغة العربية مع انتقال المصطلحين فاستعملهما الألسنيون العرب كل حسب دراسته ومدرسته اللغوية وكذلك فإنّ للتعريب والترجمة دورًا كبيرًا في معالجة هذين المصطلحين وغيرهما من المصطلحات ونحن تحدّثنا عن هذا الجانب سلفاً وذكرنا بأنّ الترجمة والتعريب

لا تكون إلاّ على وفق ضوابط محددة ومن أشخاص متمرّسين في هذا الجانب، وما اضطراب المصطلح عموماً ولاسيما هذين المصطلحين داخل اللغة العربية إلاّ ويتحمّل جزءاً كبيراً منه القائمون على عملية الترجمة والتعريب، ودونك نصًّا لأحد العلماء المحدثين[٦٥] الذي يظهر مدى الاضطراب الحاصل في عملية نقل هذين المصطلحين من اللغة الأم إلى اللغة العربية.

يقول الباحث[٦٦]: «وحين دخل مصطلح (الفونيتيك) درسنا اللغوي الحديث أبقاه بعض الدارسين دخيلاً، فقال: فونيتيك دون تعريب، وغالباً ما كان يقرن بكتابته باحدى اللغتين الانكليزية أو الفرنسية، أي (phonetics) أو (phonetique) مع شرح لمدلوله بالعربية كما ترجم إلى (علم الصوت) و (منهج الأصوات) و (علم الأصوات العام) و (علم الأصوات) و (علم الأصوات اللغوية) و (الصوتيات) و (الصوتية) وكذلك كان من شأن مصطلح (الفونولوجيا)[٦٧] إذ تعددت مذاهب المترجمين والدارسين العرب المحدثين في إدخاله العربية، فمنهم من فضّل استعماله كما هو، فقال: (الفونولوجيا) ثم كتبه بالحروف اللاتينية ومنهم من حاول تعريبه فقال: (علم الفونولوجي أو التحليل الفونولوجي)، واقترحت للفونولوجيا تسميات عربية نحو: (منهج التشكيل الصوتي) و (علم الأصوات التشكيلي) و (علم الأصوات التنظيمي) و (علم وظائف الأصوات) و (علم النطق)، ويلاحظ في هذا الصدد أنّ مترجم كتاب إيلوار (مدخل إلى اللسانيات) ترجم مصطلح (phonemique) إلى (دراسة وظائف الأصوات) كذلك ترجم (الفونولوجيا) إلى (علم الأصوات الشفهية)، وجمع أحد الباحثين مصطلحي (الفوناتيك) و (الفونولوجيا) معًا تحت تسمية عامة هي (علم الأصوات اللغوية)، ورأى باحث آخر أنّ مصطلح الفونولوجيا استقرّ عندما اقترح له مَن ترجمه –بعد أن كان يُعرف بعلم وظائف الأصوات– ترجمةً هي (الصوتمية)، وتجدر الاشارة إلى أنّ صاحب

معجم (علم اللغة النظري)جمع ثلاثة مصطلحات أجنبية على صعيد واحد، وجعل لها ثلاث ترجمات مترادفة هي: علم الفونيمات وعلم الأصوات الوظيفي والصوتيات الوظيفية وهي تقابل المصطلحات الأجنبية الآتية: (phonemics) و (phonematics) و (phonology) وآخر ما أُقترح بحسب علمنا هو مصطلح (التصويتية)».

قد يكون هذا النص طويلاً نوعاً ما، وليس من عادة البحوث العلمية أن تُضمّن نصاً من كتاب ما لأحد الباحثين يكون فيه التطويل ما يجعل البحث وكأنه معتمد اعتماداً كاملاً على النقل الحرفي، ولكن ما دعانا إلى أن نأتي بهذا النص لأننا وجدنا أنّ كاتبه قد استطاع أن يلمّ بأغلب الآراء -إن لم نقل كلها- التي أدلت بدلوها في مسألة في ترجمة وتعريب مصطلحي (الفوناتيك) و(الفونولوجيا) مع إشارة الكاتب في هامش نصه إلى القائلين بكل رأي مع مصدره ورأيتُ أن أترك الإحالات الجانبية الدالة على القائلين بهذه الآراء خشية الإطالة ولأن الكاتب قد كفانا عناء هذه القضية فهو قد استقصى -ما إستطاع إلى ذلك سبيلاً- جُلّ الآراء وجُلّ القائلين ونحن أردنا توضيح مقدار ما أصاب هذين المصطلحين من مدّ وجزر بين الباحثين العرب، ونحن نقول: إن كان الباحثون الذين خاضوا غمار البحث اللغوي ولهم باعٌ طويل في مضماره لم يصلوا إلى نقطة التقاء تجعلهم يتفقون على مصطلح موحّد ومفهوم محدد وموحد فما بالك بدارسٍ حديث العهد باللغة العربية وعلومها كيف سيعرف من بين هذه المفاهيم التي ذُكرت في النص أيّها المفهوم الأقرب إلى المصطلح الأصل؟! وليت ما ذُكر في النص من تعددٍ للمفاهيم الدالة على المصطلح الواحد قد توقّفت عند هذا الحد من الكثرة فقد وجدنا في مؤلفات أخرى مفاهيم أُخر قد فاتت كاتب النص وهو -كما قلنا- لم يأل جهداً في استقصاء كل المفاهيم، ولكنه قد فاتته بعض المفاهيم، إذ وجدنا مفاهيم أخرى لمصطلح (الفونولوجيا) منها: علم

الأصوات، علم التشكيل الصوتي، علم الأصوات التأريخي[٦٨]، وأشار الدكتور أحمد مطلوب في كتابه (بحوث مصطلحية) إلى أنّ الدكتور خليل ابراهيم حماش قد وضع لفظة (علم الفونولوجيا) للدلالة على مصطلح (الفونولوجيا)[٦٩].

وفيما يتعلق بالفوناتيك أشار الدكتور أحمد مطلوب إلى أنّ الدكتور عبد السلام المسدي يطلق لفظة (الصوتيات) للدلالة على مصطلح الفوناتيك وقد وردت في معجم مصطلحات علم اللغة الحديث بلفظة (الصوتي)[٧٠]. «إنّ هذا التشتت لا يخدم العلم ولا اللغة العربية، لأنه يؤدي في كثير من الأحيان إلى انعدام الرؤية وعدم تحديد معاني المصطلحات والمفاهيم العلمية»[٧١].

وإنّ هذا التشتت والاضطراب الذي لحق بالمصطلح اللغوي ألجأ الدارس إلى استخدام المصطلح الأجنبي جنباً إلى جنب مع المصطلح العربي البديل وإذا ما غامر الدارس بترك المصطلح الأجنبي وقدّم مصطلحه مفرداً، فإنه لم يأمن اللبس الذي سيقع فيه معظم القراء والدارسين[٧٢].

ولا يجد الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد سببًا علميًا مقبولًا لوضع المصطلح الأجنبي إلى جانب المصطلح العربي في كتب علم أصوات العربية الحديثة فهو يرى أنّ هذه الخطوة متأتية من القاعدة العلمية للمؤلفين المستندة إلى دراستهم في جامعات الغرب، ويسقط هذا التعليل حين يكون المؤلف قد درس في جامعات عربية وقد يكون هذا المؤلف لايجيد أيّة لغة أجنبية[٧٣] فما الداعي لأن يقوم بهذا العمل؟!

على أن الدكتور الحمد يجيز (للضرورة) مجيء المصطلح الأجنبي جنبًا إلى جنب مع المصطلح العربي في حالة إذا كانت هناك مفهومات حديثة في علم الأصوات لدى الغربيين ومحاولة عدد من الأصواتيين العرب ترجمة تلك المفهومات أو اقتراح

مقابلات معربة لها ولم يصلوا إلى اتفاق موحد على إيجاد مصطلحات لها ويستشهد الدكتور الحمد على ذلك بتعريب كلمة phoneme (الفونيم) أو ترجمتها بكلمة (الوحدة الصوتية) أو كلمات أخرى وردت في بعض كتب علم أصوات العربية الحديثة ويستدل على ذلك بما ورد في كتاب الدكتور حسام سعيد النعيمي (أصوات العربية بين التحول والثبات)[٧٤].

ويُرجع الدكتور الحمد اضطراب استعمال المصطلحات الصوتية إلى اسباب عدة يراها –من وجهة نظره– العائق الذي يقف في سبيل توحيد هذه المصطلحات، ومن الأسباب التي ذكرها[٧٥]:

١. عدم استقرار حقائق هذا العلم –يعني علم الصوت– لدى الدارسين من العرب.

٢. عدم التعاون بين المهتمين بهذا العلم الذي لم يلقَ من الاهتمام ما لقيته علوم لغوية أخرى مثل: النحو والصرف والمعجم مع أنه أكثر علوم اللغة تطوراً في العصر الحديث.

وبعد أن تحدث الدكتور الحمد عن أسباب الاضطراب في المصطلح اللغوي ولا سيما ما يتعلق بعلم أصوات العربية، يقدم مقترحات للتخلص من هذه الاضطرابات يمكن تلخيصها بالاتي[٧٦]:

١. إذا تعددت المصطلحات القديمة أو الحديثة المعبّرة عن قضية أو معنى فيمكن الأخذ بالمصطلح الصوتي القديم مادام يحقّق الدقة والوضوح[٧٧].

٢. لا يوجد سبب علمي يفسّر وضع المصطلح الأجنبي إلى جانب المصطلح العربي مما نصادفه كثيراً في كتب علم أصوات اللغة العربية الحديثة وقد يكون

السبب من وراء ذلك أن المؤلف الذي قام بذلك قد درس في جامعة غربية ولكن هذا الأمر ينسب إلى المؤلفين الذين درسوا في جامعات عربية فكيف يمكن تعليل ذلك؟! ويمكن -ومن وجهة نظر الدكتور الحمد- اللجوء إلى وضع المصطلح الأجنبي إلى جانب المصطلح العربي في حالة وجود عدد من المفهومات الحديثة في علم الأصوات لدى الغربيين ومحاولة عدد من الأصواتيين العرب ترجمتها إلى العربية أو إيجاد مقابلات معربة لها ولم يصلوا إلى الاتفاق على مصطلح موحّد بشأنها ومن ذلك مثلاً: تعريب كلمة phoneme بكلمة الفونيم أو ترجمتها بكلمة (الوحدة الصوتية) أو الكلمات الأخرى الواردة في بعض كتب علم أصوات العربية الحديثة.

٣. إنّ الدرس الصوتي العربي من أقدم الدراسات الصوتية اللغوية في العالم، وكانت له مصطلحاته الدقيقة والواضحة فينبغي أن يحرص دارسو أصوات العربية على المحافظة على تلك المصطلحات وإظهارها مادامت مستوفية لشروط المصطلح العلمي التي تتلخص بالدقة والوضوح وأنّ عليهم أن يحرصوا على إبراز أصالة هذا العلم عندنا حرصهم على نقل كل فكرة جديدة حققها علم الأصوات في العالم اليوم.

هذه هي أهم المقترحات التي يرى الدكتور الحمد أن تطبيقها سيفضي إلى التخلص من الإضطراب الملازم للمصطلح اللغوي عامة -والمصطلح الصوتي خاصة- وتكاد تكون الفقرة الأخيرة من هذه المقترحات هي المحور المهم في هذه القضية ولعلّها الانطلاقة التي يجب أن يرتكز العمل عليها والتشبث بها وجعلها نقطة البدء في هذا المجال. علينا العودة إلى المصنفات اللغوية الأولى في حقل التأليف ومحاولة الوقوف على جميع المصطلحات اللغوية(٧٨) في شتى مجالات اللغة ومراقبة

ما طرأ على هذه المصطلحات عبر الحقب الزمنية من تغييرات أو اندثار أو إهمال أو تطوّر ومقارنة تلك المصطلحات بالمصطلحات المستخدمة اليوم فإذا ما وجدنا أنّ هنالك مصطلحات تفي بالغرض واستعيض عنها بمصطلحات أجنبية وجب علينا إظهار المصطلح القديم وإحلاله محل الحديث مع الاتفاق بين المؤسسات اللغوية العربية وإذا ماقيل بأنّ المصطلحات الأجنبية –اليوم– هي مصطلحات عالمية، نقول: إنّ اللغة العربية هي لغة عالمية قبل أن تكون اللغات الأخرى عالمية، وما الضير في أن تكون هذه المصطلحات عامة في البلدان العربية أولا ومن ثمّ إن شاء الآخرون أن يأخذوا بها فنعمت وإن رفضوا فما يقلل ذلك من شأنٍ للعربية وأهلها. نحن نكاد نجزم بأنَّ أغلب –إن لم نقل كل– المصطلحات اللغوية المستخدمة اليوم سواءٌ أكانت معربة أم مترجمة أم ما سوى ذلك لها جذور وأصول عربية أو ما يعطي الدلالة نفسها في التراث العربي، ولا يتطلب الأمر سوى بذل بعض الجهود للوقوف على هذه المفاهيم والمصطلحات عند القدماء من اللغويين العرب وبعد ذلك نحاول أن نقارنها بالمصطلحات الحديثة وإيجاد رابط مشترك بين الاصطلاحين أو محاولة التقريب بينهما أو يمكن عمل العكس أي: محاولة جرد المصطلحات الحديثة المستعملة والعودة إلى الموروث العربي وإيجاد رابط بينهما.

ما قدّمناه ليس إلاّ النزر اليسير من الإشكالات التي تواجه المصطلح اللغوي العربي، وقد وقفنا وقفة قصيرة مع بعض المصطلحات وما تعانيه من اضطراب وفوضى في الترجمة والتعريب، ويقيناً أنّ من أراد البحث في كل المصطلحات اللغوية سيحتاج إلى جهد ووقت كبيرين ولكننا أردنا من هذه الالتفاتة أن نبيّن حالة الإرباك التي يعيشها المصطلح اللغوي العربي، وهذه الحالة تقف وراءها أسباب كثيرة قد يكون من أهمها ضعف القائمين على الترجمة والتعريب فضلاً على عدم وجود تنسيق بين المجامع اللغوية العربية في مجال توحيد المصطلحات وعدم العمل على وضع

معجم موحّد جامع لكل المصطلحات اللغوية مع ما يقابلها من مصطلحات غربية، وكذلك هناك نزعة من بعض اللغويين العرب نحو المصطلح الغربي وتقديمه على المصطلح العربي. على أنّ قضية المصطلح اللغوي وكيفية التعامل معه تكاد تكون من أهم القضايا التي تلقي بظلالها اليوم في الساحة اللغوية العربية ولا بد من الانتباه لها والعناية بها؛ لأنّنا نرى أنّ ناقوس الخطر قد بدأ يدقّ إيذانًا باحتلال المصطلح الغربي لأغلب مساحات اللغة العربية وعلومها وإن لم تستدرك القضية وتعالج فإن هذا الأمر سيدخل عنوة إلى قاعات الدرس الأكاديمي العربي كما دخل إلى مساحات التأليف بلا رقيب وبلا مدافع.

إنّها دعوة إلى كل الغيورين على لغتهم الأم –اللغة العربية– لشحذ الهمم ومراقبة الأمر مراقبة جديّة والعمل على أن يكون المصطلح اللغوي العربي في الصدارة كما كان في القرون السابقة وإلاّ فإنّ النهاية لن تُحمَد عقباها.

---

١. ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، د. سمر روحي الفيصل ١٤٤.
٢. بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب ٧.
٣. ينظر: التعريفات، الجرجاني ٣٨.
٤. من ذلك على سبيل المثال تعريف الأمير مصطفى الشهابي إذ قال: المصطلح هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية، ينظر: المصطلحات العلمية ٣.
٥. بحوث مصطلحية ٩.
٦. بحوث مصطلحية ٩.
٧. ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد ٣٧.
٨. ينظر: أصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا) ٢٥ – ٢٦.
٩. ينظر: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، د. احمد محمد قدّور ٤٨.
١٠. ينظر: التفكير الصوتي عند الخليل ١٠٥–١٠٨ اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي ٣٩–٤٦.
١١. شهد الباحثون المحدثون الغربيون على أن الدراسات الصوتية عند المتقدمين من علماء العربية كانت جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم، بل حتى بالنسبة إلى العصر الحديث بإمكانياته الهائلة

التي لم تتح للمتقدمين فقد قال العالم الألماني(براجشتراسر): لم يسبق الأوربيين في هذا العلم إلا قومان: العرب والهنود، وقال العالم الانكليزي(فيرث): إن علم الأصوات قد نما وشبّ في خدمة لغتين مقدستين هما: العربية والسنسكريتية، وقال المستشرق(جان كانتينو): إن الدراسات الصوتية عند النحاة العرب هي دراسة نفيسة ولو رجع اليها الباحثون العصريون أكثر مما فعلوا لتمكنوا من اجتناب كثير من الهفوات التي وقعوا فيها. ينظر: دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو ١١، الدراسات الصوتية عند علماء العربية، عبد الحميد الهادي الاصيبعي ٨.

١٢. بحوث مصطلحية ٤٣.

١٣. ينظر: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي ٥٠.

١٤. سر صناعة الإعراب ١/ ٢٢.

١٥. أصوات اللغة العربية(الفوناتيك والفونولوجيا) ٢٥.

١٦. بحوث مصطلحية ١٣.

١٧. وسائل تنمية اللغة العربية عند العلماء هي: التعريب والتوليد والاشتقاق والنحت والمجاز، ينظر: فصول في علم اللغة التطبيقي، د. فريد عوض حيدر، ٦.

١٨. بحوث مصطلحية ٤٣.

١٩. ذكر الدكتور أحمد مطلوب في كتابه(التشريع اللغوي وبحوث أخرى)٢٤٨ - ٢٥٢ الأسباب التي جعلت اللغة العربية عالمية في عهد ازدهار الحضارة العربية الإسلامية.

٢٠. التشريع اللغوي وبحوث أخرى ٢٥٠.

٢١. على سبيل المثال لا الحصر في مجال الأصوات -وقد أشرتُ إلى هذا سلفًا- إن اللغويين العرب القدماء قد أثروا هذا الجانب بمفاهيم ومصطلحات وقد وظفّوا جلّ إمكانياتهم في هذا الباب وهم قد أفاضوا بدراسات نظرية أثبتت الدراسات الحديثة بما تمتلك من مختبرات صوت وإمكانيات تقنية عالية صحة ما ذهب إليه العرب القدماء.

٢٢. استبعدنا اللغة التركية وإن كانت الدولة العثمانية إحدى الدول التي استعمرت أجزاء من الوطن العربي ولكن محاولة تتريك اللغة العربية والقضاء عليها داخل الدولة العثمانية (كانت الدول العربية الخاضعة للاحتلال العثماني جزءاً من الدولة العثمانية) قد أخفقت ولم تنجح مقارنة باللغتين الفرنسية والانجليزية؛ لان العثمانيين لم يكونوا بناة لحاضرة جديدة مقارنة بالفرنسيين والانجليز، ولم يكن العثمانيون أصحاب مخترعات علمية ولم تكن مقومات النهضة الحديثة قد دبّت في أوصال الدولة العثمانية بعد.

٢٣. بحث منشور في مجلة (المعجمية) جمعية المعجمية العربية، تونس، العدد١، ١٩٨٥م ص٦٩.

٢٤. ينظر: (دفاع عن العربية)، بحث منشور في مجلة: اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد السادس، حزيران ٢٠٠٨، ١٠٠.
٢٥. ينظر: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، د. محمد علي الزركان ٤٧٠-٤٧١.
٢٦. ينظر: العربية بين أمسها وحاضرها، د. إبراهيم السامرائي ٢٤٦، ومن الجدير بالذكر أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يخرج في صوغه للمصطلح العلمي عن وسائل الوضع اللغوي المعروفة فقال بالاشتقاق والمجاز والنقل والنحت والتعريب ولكنه يسّر من أمرها وفسح مجال تطبيقها وأقرّ فيها أصولا أفاد المؤلفون والمترجمون منها كثيراً، ولأن موضوع دراستنا يتعلق بالمصطلح اللغوي وأكثر ما جرى على هذا المصطلح من هذه الوسائل هي الترجمة والتعريب لذا سنكتفي بهذين الجانبين فقط من وسائل تنمية اللغة وتطويرها.
٢٧. ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث ١٢٩.
٢٨. بحوث مصطلحية ١٩٠.
٢٩. ينظر: بحوث مصطلحية ١٩٠، فصول في العربية، د. أحمد مطلوب ٢٩٢.
٣٠. ينظر: التشريع اللغوي وبحوث أخرى ١٨٧-١٨٨.
٣١. كتاب سيبويه ٤/ ٤٤٦
٣٢. ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث ١٢٩-١٣٠.
٣٣. ينظر: بحوث مصطلحية ١٩١، فصول في العربية ٢٩٥.
٣٤. ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا – ماضيه وحاضره –، إبراهيم مدكور ٥٦.
٣٥. ينظر: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ١٥١.
٣٦. ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا – ماضيه وحاضره – / ٥٥-٥٦.
٣٧. ينظر: المصدر نفسه ٤٤-٤٥.
٣٨. ينظر: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ١٥٢.
٣٩. بحث بعنوان (المصطلحات العلمية وألفاظها العربية) ص٧١، منشور في مجلة المقتطف، المجلد الرابع والثمانون/ الجزء الأول، القاهرة، ١٩٣٤ م.
٤٠. ينظر: فصول في العربية ٢٩٣.
٤١. ينظر:مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ٢٠٩، فصول في علم اللغة التطبيقي، د. فريد عوض حيدر ١٢-١٣.
٤٢. ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث ١٢٩.
٤٣. ينظر: الترجمة العلمية ومتطلبات التعريب ٦.
٤٤. ينظر: بحوث مصطلحية ١٨٩.

٤٥. بحوث مصطلحية ١٨٩.
٤٦. قضايا اللغة العربية في العصر الحديث ١٣١.
٤٧. ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث ١٣٢-١٤٤.
٤٨. ينظر: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث ١٥١-١٥٢.
٤٩. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا (مجموعة القرارات العلمية)٦٩-٧٣.
٥٠. ينظر: اللسانيات واللغة العربية ٢/ ٢٢٥، بحوث مصطلحية ١٧٧.
٥١. علم اللغة – مقدمة للقارىء العربي – ٣١.
٥٢. المصدر نفسه:٣٥.
٥٣. ينظر: علم اللغة – مقدمة للقارىء العربي – ٣١-٣٧.
٥٤. ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية ٣٧.
٥٥. المدخل إلى علم أصوات العربية ٣٨.
٥٦. ينظر: بحوث مصطلحية ١٧٦.
٥٧. قاموس اللسانيات ٥٥.
٥٨. ينظر: قاموس اللسانيات ٧٣، بحوث مصطلحية ١٧٧.
٥٩. ذكر الدكتور عبد السلام المسدّي ثلاثة وعشرين مصطلحًا دالّا على هذا العلم وهذه المصطلحات هي: اللانغويستيك، فقه اللغة، علم اللغة، علم اللغة الحديث، علم اللغة العام، علم اللغة العام الحديث، علم فقه اللغة، علم اللغات، علم اللغات العام، علوم اللغة، علم اللسان، علم اللسان البشري، علم اللسانة، الدراسات اللغوية المعاصرة، النظر اللغوي الحديث، علم اللغويات، اللغويات الجديدة، اللغويات، الألسنية، الالسنيات، اللسنيات، اللسانيات، ينظر: قاموس اللسانيات ٧٢، مبادئ اللسانيات د. أحمد محمد قدور ٣٥.
٦٠. يكاد يكون ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أول من وضع مصطلح (فقه اللغة) وسمى به كتابه (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) ووضع السيوطي (ت٩١١هـ) كتاباً أسماه (المزهر في علوم اللغة)، في حين أطلق أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) على العلوم اللغوية اسم(علم اللسان) والفقرة الأخيرة تدلك على أن (علم اللسان) مصطلح عربي قديم النشأة ولافضل للمحدثين في إطلاق مصطلح(اللسان) أو (اللسانيات) على أنّه من صنعهم كما تذكر مؤلفات اللغويين المحدثين.
٦١. ينظر: أصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا) ٣١-٣٢.
٦٢. ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، د. مصطفى طاهر الحيادرة ١/ ٢٩.
٦٣. ينظر: المصدر نفسه ١/ ٣٠.

٦٤. نحن ذكرنا سابقاً بأنه ليس من شأن هذا البحث الوقوف عند نشأة المصطلح الغربي وتطوره أو الحديث عن المدارس الغربية التي كان لها دور في ظهور المصطلحات إلاّ أنّ المقام قد جعلنا نتعرض باختصار شديد إلى بعض جزئيات هذا الموضوع رداً على من ادّعى أنّ الاضطراب والنقص كان من نصيب المصطلح العربي وحده وأردنا من خلال هذا الإيجاز إظهار مواطن الاضطراب وعدم الدقة في المصطلح الأعجمي ولمن أراد الوقوف على مراحل نشأة هذين المصطلحين وتطورهما بشكل مفصل مراجعة المصادر المختصة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: علم اللغة العام (محاضرات فردينان دي سوسور) ٥١، علم اللغة العام (الأصوات)، د. كمال محمد بشر ٢٨-٦٠، الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس ٤.

٦٥. هو الدكتور أحمد محمد قدّور، ينظر كتابه: مبادىء اللسانيات ٧٢-٧٤.

٦٦. هناك من الباحثين العرب من يطلق عليه (الفونيتيك) وهناك آخرون يطلقون عليه (الفوناتيك).

٦٧. هناك بعض الباحثين العرب من أطلق عليه(فونولوجي) على أنه المصطلح الأم وأنه بعد التعريب أصبح (فونولوجيا) وهناك بعض آخر أطلق عليه (فونولوجيا) سواءٌ قبل التعريب أم بعده.

٦٨. ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي ١/ ٣١.

٦٩. ينظر: بحوث مصطلحية ١٨٠.

٧٠. ينظر: المصدر نفسه ١٧٩.

٧١. بحوث مصطلحية ١٨١.

٧٢. ينظر: مبادىء اللسانيات ٧٤.

٧٣. ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية ٣٩-٤٠.

٧٤. ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية ٤٠، أصوات العربية بين التحول والثبات ٩٠.

٧٥. ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية ٤٠.

٧٦. للوقوف بشكل مفصل على هذه المقترحات ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية ٣٩-٤٠.

٧٧. هذا الرأي أو المقترح لا يلزم الدكتور الحمد به أحدًا وإنما يتحدث به عن نفسه ويلزم به نفسه.

٧٨. نحن نفترض أنه لا يوجد عمل من باحث عربي استقصى فيه المصطلحات الحديثة والمصطلحات القديمة -على حد علمنا واطلاعنا- ونتمنى أن يكون هذا العمل موجودًا كي يخفف عن الباحثين العبء والمشقة.

المصادر والمراجع

الكتب المطبوعة:

١. أصوات العربية بين التحول والثبات: د. حسام سعيد النعيمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

٢. أصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا) د. إبراهيم مصطفى عبدالله النهارنة، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧ م.

٣. الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠ م.

٤. ٤. بحوث مصطلحية: د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠٦ م.

٥. الترجمة العلمية ومتطلبات التعريب: د. داخل حسن جريو، منشورات المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠٦ م.

٦. التشريع اللغوي وبحوث أخرى: د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، ٢٠١١ م.

٧. التعريفات: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) تحقيق الدكتور عبد المنعم الحنفي، دار الإرشاد، القاهرة، ١٩٩١م.

٨. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث: د. محمد علي الزركان، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، ١٩٨٨م.

٩. الدراسات الصوتية عند علماء العربية، عبد الحميد الهادي إبراهيم الأصيبعي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٩٩٢م.

١٠. دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس ١٩٦٦م.

١١. سر صناعة الإعراب: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧ م.

١٢. العربية بين أمسها وحاضرها: د. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية ١٩٧٨ م.

١٣. علم اللغة –مقدمة للقارىء العربي– د. محمود السعران، دار الفكر العربي، ١٩٩٩ م.

١٤. علم اللغة العام: فردينان دي سوسور، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥ م.

١٥. علم اللغة العام (الأصوات): د. كمال محمد بشر، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠ م.

١٦. فصول في العربية: د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي ٢٠٠٢ م.

١٧. فصول في علم اللغة التطبيقي (علم المصطلح وعلم الأسلوب) د. فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨ م.
١٨. قاموس اللسانيات: عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤ م.
١٩. قضايا اللغة العربية في العصر الحديث: د. سمر روحي الفيصل، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠ م.
٢٠. الكتاب: تأليف عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ) علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩ م.
٢١. اللسانيات –اتجاهاتها وقضاياها الراهنة– د. نعمان بوقره، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، ط١، ٢٠٠٩ م.
٢٢. اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: د. أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م.
٢٣. اللسانيات واللغة العربية:عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت،ط١، ١٩٨٦ م.
٢٤. مبادىء اللسانيات: د. أحمد محمد قدور، الدار العربية، بيروت، ط١، ٢٠١١ م.
٢٥. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا – ماضيه وحاضره– د. إبراهيم مدكور، مطبوعات المجمع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٦٤ م.
٢٦. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا (مجموعة القرارات العلمية) أحمد خلف عبد الله، شوقي أمين، القاهرة، ١٩٦٤ م.
٢٧. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٩٣٤-١٩٨٤ محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، مطبوعات المجمع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٨٤ م.
٢٨. المدخل إلى علم أصوات العربية: د. غانم قدوري الحمد، منشورات المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠٢ م.
٢٩. من قضايا المصطلح اللغوي العربي: د. مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠٠٣ م.

المجلات والدوريات:

١. اللغة العربية وآدابها: مجلة تصدر عن كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد السادس، حزيران، ٢٠٠٨ م.
٢. المعجمية: مجلة تصدر عن جمعية المعجمية العربية، تونس، العدد الأول، ١٩٨٥ م.
٣. المقتطف: المجلد الرابع والثمانون/ ج١ القاهرة ١٩٣٤ م.